معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية
Palestine Institute for Strategic Studies

دراسة بحثية

Wednesday, July 13, 2022

الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية ودورها في مواجهة تطبيع الأنظمة العربية مع الاحتلال الإسرائيلي

اعداد الباحث

أحمد محمد أبو عامر

اصدار

معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية

يوليو. 2022م

الخلاصة

لا يمكن تبرير حالة الضعف الذي تمر بها الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية بمعزل عن السياسة الخارجية الفلسطينية والخطاب الرسمي الموجه للدول العربية والعالم، حول القضايا الفلسطينية، إذ أن تطوير الخطاب والسياسة الخارجية الفلسطينية لا بد أن يسبق تطوير عمل الدبلوماسية الرقمية، التي ما تزال تعمل بآليات عمل بسيطة، ولا تعدو كونها نشر أخبار وفعاليات على حسابات التواصل الاجتماعي الخاصة بوزارة الخارجية

مقدمة

لم تكن حالة التطبيع العربية الحاصلة مع الاحتلال الإسرائيلي وليدة اللحظة، بل شاركت فيها عوامل مختلفة أنتجت هذه الاتفاقيات، التي ستظل محلّ جدلٍ فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وتقاطعاتها الإسلامية والقومية والوطنية، ومن أهم هذه العوامل الدبلوماسية الرقمية التي ركّز عليها الاحتلال الإسرائيلي كقوة ناعمة تجاه شعوب المنطقة؛ لتمرير الاتفاقات المختلفة وصولاً إلى حالة التطبيع العلني.

وعلى الرغم من أن التطبيع العلني بين بعض الأنظمة العربية والاحتلال الإسرائيلي لم يكن مفاجئاً للشعوب العربية وللفلسطينيين تحديداً، جراء قناعتهم أن تلك الأنظمة تقيم علاقات مع الاحتلال الإسرائيلي في مجالات مختلفة منذ عشرات السنوات، إلا أن موجة التطبيع الأخيرة زادت إحباط الشعوب من أنظمتهم لخذلانها القضية الفلسطينية، في مقابل توددها للاحتلال الإسرائيلي الذي استغل بالتعاون مع الإدارة الأمريكية السابقة برئاسة دونالد ترامب، الخواصر الرخوة لبعض الدول العربية، وسخر كل جهوده وعلاقاته السياسية والدبلوماسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية للوصول إلى هذه النتيجة من التطبيع العلني.

ويرى المتتبع للدبلوماسية الرقمية الفلسطينية والإسرائيلية مؤشرات عدة سهلت من حالة التطبيع الحاصلة، منها السيطرة التكنولوجية؛ فالاحتلال الإسرائيلي يمتلك الإمكانات الجيدة جراء علاقته مع كبرى الشركات التكنولوجية ومواقع التواصل الاجتماعي التي تتخذ من وادي السليكون بولاية كاليفورنيا الأمريكية مقراً لها كجوجل وفيس بوك وتويتر وغيرها.

كما أنشأ الاحتلال الإسرائيلي في السنوات الأخيرة العديد من "السفارات الافتراضية" الموجهة للدول العربية، والتي وضع عليها شخصيات بمناصب سياسية وأمنية وطواقم مهنية مختصة تتواصل مع الجمهور العربي بلهجاتهم المختلفة، وتخاطبهم بالحس الفلكلوري العربي من عادات وتقاليد وطعام وملابس وموسيقى

وغيرها، وهو ما اختصر عليه جهوداً كبيرة في الوصول لعقول البعض في الشعوب العربية، ومن أمثلة تلك السفارات (صفحة إسرائيل تتحدث العربية، وإسرائيل في الخليج، وإسرائيل باللهجة العراقية).

أما الحالة الفلسطينية في التعامل مع الدبلوماسية الرقمية فقد ظلت حبيسة تحديات كبيرة منها ما هي داخلية وأخرى خارجية، أهمها؛ سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الطيف الكهرومغناطيسي الفلسطيني (الترددات)، وملاحقة شركات التواصل الاجتماعي للمحتوى الفلسطيني من خلال الخوارزميات التي طورتها، ويكمن التحدي الأكبر في ضعف الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية من ناحية الإمكانات وفلسفة العمل، ويلاحظ ذلك من خلال المنصات الرسمية التابعة لوزارة الخارجية الفلسطينية، وهو ما تتعرض له الدراسة بشكل أساس حول الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الرقمية في مواجهة حالة التطبيع الحاصلة.

مشكلة الدراسة:

وُضعت الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية أمام اختبار حقيقي في مواجهة حالة التطبيع العربية مع الاحتلال الإسرائيلي، إلا أن العديد من العوامل الذاتية والخارجية حالت دون أن تكون تلك الدبلوماسية بمستوى التحديات التي واجهتها.

كما وأظهر التقرير السنوي لمركز إسطنبول للشؤون الرقمية "أكا" لعام 2017، أن الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية جاءت في المرتبة الـ 85 عالمياً، وهي مرتبة متأخرة إذا ما قورنت بالدبلوماسيات المحيطة بها، فالاحتلال الإسرائيلي جاء في المرتبة التاسعة، أما دولة الإمارات فقد جاءت في المرتبة الـ 34، والبحرين في المرتبة الـ 55 عالمياً.

وتبحث مشكلة الدراسة أداء الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

1- ما هي العوامل الذاتية والخارجية التي شكلت تحدياً أمام نفاذ الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية في مواجهة تطبيع بعض الأنظمة العربية مع الاحتلال الإسرائيلي؟.
2- كيف يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على "الطيف الكهرومغناطيسي" (الترددات) الفلسطيني؟.
3- ما هو الدور المطلوب من وزارة الخارجية الفلسطينية ودبلوماسيتها الرقمية لمواجهة حالة التطبيع الحاصلة مع الاحتلال الإسرائيلي؟.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الدور المتصاعد في السياسة الخارجية الدولية للدبلوماسية الرقمية كإحدى أدوات القوة الناعمة الأكثر نفاذاً، وتأتي هذه الدراسة نتيجةً لقلة الدراسات في المختبر الفلسطيني حول الدبلوماسية الرقمية لعوامل مختلفة منها؛ البحثية، وقلة البيانات، والامكانات المادية والفلسفية.

كما وتأتي أهمية الدراسة في ظل التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية برمتها والتي كان آخرها، اعتبار بعض الأنظمة العربية الاحتلال الإسرائيلي كياناً طبيعياً في المنطقة، على الرغم من الأضرار التي تسببها تلك الخطوة للمنطقة العربية بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشكل خاص.

أهداف الدراسة:

هناك عدة أهداف لدراسة دور الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية في مواجهة حالة تطبيع بعض الأنظمة العربية مع الاحتلال الإسرائيلي وهي كالتالي:

1- مكاشفة الضعف في الحالة الفلسطينية في التعامل مع الدبلوماسية الرقمية الرسمية من خلال القيام بعملية مسح لأدوات وزارة الخارجية الفلسطينية.
2- إظهار التحديات الخارجية من خلال أدوات السيطرة والنفوذ التي يتبعها الاحتلال الإسرائيلي؛ لإضعاف الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية، وإضعاف السردية الفلسطينية تجاه قضاياهم العادلة.
3- إظهار نقاط القوة والفرص المتاحة أمام الفلسطينيين ضمن الدبلوماسية الرقمية في مواجهة حالة التطبيع الحاصلة.

منهجية الدراسة:

ستعتمد الدراسة على عدة مناهج بحثية علمية، هي: المنهج الاستقرائي والوصفي للدبلوماسية الرقمية الفلسطينية، والمنهج الوصفي التحليلي.

وسيستخدم الباحث الأداة المسحية لدراسة الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الفلسطينية، وجميع المنصات الرقمية التابعة لها؛ وذلك للتعرف على الجهد الرقمي الفلسطيني في مواجهة حالة التطبيع لبعض الأنظمة العربية مع الاحتلال الإسرائيلي، شاملةً على عدد البيانات الرسمية والمنشورات والأخبار اليومية، وتوقيت نشرها، وعدد المتفاعلين عليها، ونسبة وصولها للجمهور.

الدراسات السابقة:

بسبب ظهور مفهوم الدبلوماسية الرقمية حديثاً، حداثة حالة التطبيع ودور الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية في مواجهتها، فإن المكتبات العربية بشكل عام والفلسطينية بشكل خاص تقل فيها تلك الدراسات العلمية حول هذا المفهوم.

وسنكتفي هنا بعرض ثلاثة أبحاث منشورة في صلب عنوان الدراسة، الأول بعنوان "الدبلوماسية الرقمية ومكانتها في السياسة الخارجية الفلسطينية"، وهو للباحث وائل عبد العال، من 26 صفحة، صادرة عن مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت، فلسطين، يناير 2018.

ويتناول البحث مكانة الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية وأهم المعيقات التي تعاني منها. ورغم أن البحث سلط الضوء على الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية وما تعانيه من قصور متعدد، إلا أن موضوع الدبلوماسية ما يزال بحاجة لبحث طويل ومعمق.

والثاني بعنوان "الدبلوماسية الرقمية الرسمية وتأثيرها في السياسة الخارجية.. دراسة مقارنة بين فلسطين والاحتلال الإسرائيلي"، وهو للباحث معاذ العامودي، من 25 صفحة، صادرة عن مركز رؤية تركية وهي دورية علمية محكمة، تركيا، نوفمبر 2018.

وتطرق البحث لفعالية الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية في مواجهة الدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية، وأظهر جوانب الضعف الذي طغت على الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية، وأظهر جوانب القوة والتنوع والانتشار للدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية لاختراق شعوب المنطقة العربية.

والثالث بعنوان "الدبلوماسية الشعبية الرقمية – دراسة في الدبلوماسية الشعبية الرقمية الفلسطينية: (حملة اهبد 194) نموذجاً"، وهو للباحثين يحيى أبو قاعود وأشرف أبو خصيوان، من 57 صفحة، صادر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، أبريل 2020.

ويتناول البحث الدبلوماسية الشعبية الرقمية كمتطلب من متطلبات القوة في عصر الثورة التكنولوجية، والتي قد تتطور لتصبح إحدى الأدوات الرئيسة للمقاومة الشعبية الفلسطينية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وإمكانية توظيفها بالشكل الأمثل لخدمة القضية الفلسطينية.

تقسيمات الدراسة

الإطار العام للدراسة

المبحث الأول: الدبلوماسية الرقمية ومكانتها فلسطينياً والتحديات التي تواجهها

أولاً: الدبلوماسية الرقمية مفهومها وأدواتها

ثانياً: مكانة الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية

ثالثاً: التحديات التي تواجهها الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية

المبحث الثاني: تطبيع الأنظمة العربية وجهود الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية في مواجهته وآليات تطويرها

أولاً: تطبيع الأنظمة العربية مع الاحتلال الإسرائيلي

ثانياً: جهود الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية في مواجهة التطبيع

ثالثاً: نحو تطوير آليات الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية في مواجهة التطبيع

الخاتمة، وقائمة بالمصادر والمراجع

المبحث الأول

الدبلوماسية الرقمية ومكانتها فلسطينياً والتحديات التي تواجهها

تمهيد

أظهرت جملة من الأحداث التي شهدها العالم بداية القرن الحادي والعشرين حجم التطور والتأثير الذي أحدثته الثورة الرقمية في الجمهور، ومثلت التفجيرات التي شهدتها محطة الأنفاق في لندن عام 2005، نقطة البداية فيما يطلق عليه "صحافة الجمهور"، وذلك بعد تمكن بعض الأفراد من تصوير ونشر مقاطع فيديو للتفجيرات مستفيدين من التقدم في تكنولوجيا الهاتف المحمول، بصورة أسرع من وسائل الإعلام.

كما أن الوثائق الرسمية والسرية التي بدأ نشرها موقع "ويكيليكس" في ديسمبر 2006، وقال القائمون عليه إن مهمة الوثائق الأساسية هي فضح الأنظمة القمعية في آسيا والاتحاد السوفيتي سابقاً، ودول الشرق الأوسط، قد مثلت نقطة إضافية في التعرف على تطور الثورة الرقمية وسهولة الحصول على المعلومات التي كانت تصنف "سرية"، وشكلت تلك الوثائق حافزاً إضافياً إلى جانب أسباب أخرى، لما عرف بـ"الثورات العربية"، التي انطلقت شرارتها في ديسمبر 2010، واستفاد المشاركون فيها من ظهور وسائل التواصل الاجتماعي للتخطيط والدعوة إليها، بعيداً عن السلطات الحاكمة التي وجدت صعوبة في إيقافها.

فالثورة الرقمية نقلت مستخدمي الإنترنت حول العالم من مجرد متلقين للمعلومات، فيما عُرف بمرحلة الـ(Wep 1.0) إلى مرحلة التفاعلية مع الإنترنت، ونشر ما يريدون، والتي عُرفت بمرحلة الـ(Wep 2.0)، وصولاً إلى مرحلة الـ(Wep 3.0)، التي هي نتاج حالة الدمج بين تقنيات الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)، وإنترنت الأشياء (Internet of Things – IoT)، والتي تهدف إلى خلق بيئة أكثر تفاعلية وإنتاجية بين المستخدم والبيئة المحيطة به.

أغرى التطور الرقمي الضخم والسريع الحكومات، ولفت أنظارها لأهمية الولوج والاستفادة من ذلك التطور، واستخدامه كقوة ناعمة، وأداةً مهمة في الدبلوماسية العامة؛ ليظهر بعد ذلك مصطلح "الدبلوماسية الرقمية" التي مثّلت أداةً مهمة في العمل الدبلوماسي لكثير من دول العالم؛ للتعريف عن نفسها وإيصال رسائلها وشرح مواقفها وتقديم رؤاها المختلفة (سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً) بصورة سريعة ومؤثرة ومباشرة لحكومات وشعوب العالم، وبأقل التكاليف وبلغات مختلفة.

كما وشكلت جائحة "كورونا" (COVID19) التي اجتاحت العالم نهاية عام 2019، وبداية عام 2020، المحطة الأهم في توظيف التكنولوجيا ووسائل الإعلام الاجتماعي المختلفة في الدبلوماسية الرقمية، إذ أضحت اجتماعات زعماء الدول والحكومات تتم عبر تلك الوسائل في ظل عدم المقدرة على السفر وعقد اللقاءات المباشرة نتيجة الجائحة، بالإضافة إلى توجيه الزعماء والقادة نصائحهم للجمهور عن إجراءات الوقاية، وتعريفهم بآخر الإجراءات لمكافحة الجائحة من خلال تلك الوسائل، وأخذ الصدى الراجع عبرها.

يقول الخبير الأمريكي في الدبلوماسية الرقمية فيرغوس هانسون: "إن وسائل التواصل الاجتماعي تعمل كنظام إنذار مبكر للحركات الاجتماعية والسياسية الناشئة.. إنها أيضاً طريقة للوصول إلى صانعي الرأي عبر الإنترنت ووسيلة لتصحيح المعلومات الخاطئة بسرعة كبيرة"[1].

مراعاةً لاحتمالية عدم إلمام البعض بالدبلوماسية الرقمية، ماهيتها وأدواتها وآليات عملها؛ نتيجةً لحداثة المصطلح، فلا بد من تعريف القارئ عليها، وذلك قبل التعرف على دورها في السياسة الخارجية الفلسطينية، ومدى فعاليتها في مواجهة تطبيع بعض الأنظمة العربية مع الاحتلال الإسرائيلي.

أولاً: الدبلوماسية الرقمية مفهومها وأدواتها

- **مفهوم الدبلوماسية الرقمية**

وصلت الثورة الرقمية بشكل متأخر إلى وزارات الخارجية حول العالم، رغم ذلك فقد أحدثت نقلة نوعية في العمل الدبلوماسي، وأصبحت ساحة تنافس بين بلدان العالم؛ نتيجة لتأثيراتها ونتائجها السريعة والقوية في المستقبلين حول العالم، وأطلق عليها "الدبلوماسية الرقمية"؛ أي توظيف واستخدام وسائل وتطبيقات الإعلام الاجتماعي في العمل الدبلوماسي.

يقول السفير البريطاني في إسبانيا هيو إليوت: "تتعلق الدبلوماسية بمدى فهم القوة وممارستها، وتكمن القوة في الحضور.. واليوم كي تكون معروفًا يجب عليك أن تكون رقمياً"[2].

وكأي مصطلح جديد في العلوم الإنسانية، فقد أحدث ذلك المصطلح حالةً من الجدل الكبير بين الباحثين والمختصين في مجال الدبلوماسية والعلاقات الدولية؛ ما أدى إلى نوع من الارتباك في استخدامه، والذي ظهر تحت مسميات مختلفة مثل؛ الدبلوماسية الرقمية (Digital Diplomacy) والدبلوماسية الإلكترونية (E-Diplomacy) والدبلوماسية السيبرانية (Cyber Diplomacy) والدبلوماسية الافتراضية (Virtual Diplomacy) ودبلوماسية الشبكة (Net Diplomacy) ودبلوماسية الفيسبوك (Facebook Diplomacy)

ودبلوماسية التويتر (Twitter Diplomacy) ودبلوماسية السيلفي (Selfie Diplomacy) ودبلوماسية البيانات (Data Diplomacy) ودبلوماسية الزووم (Zoom Diplomacy) وغيرها.

ونتيجةً لحداثة المفهوم ظهرت العديد من التعريفات لمصطلح الدبلوماسية الرقمية بين الباحثين والعاملين في الدبلوماسية الحديثة، وحمل كتاب "الدبلوماسية الرقمية: النظرية والممارسة" لمجموعة من المؤلفين، عدة تعريفات للدبلوماسية الرقمية، منها تعريف المؤلفين إيلاد سيجيف وإيلان مانور، اللذين عرّفاها، بأنها "الاستخدام المتزايد لمنصات التواصل الاجتماعي من قبل الدولة من أجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية وإدارة صورتها وسمعتها بشكل استباقي"، ورأى الباحثان أن تلك الدبلوماسية توجد على مستويين؛ هما وزارة الخارجية والسفارات حول العالم، ومن خلال العمل على هذين المستويين يمكن للدول أن تصمم رسائل السياسة الخارجية وفقاً للخصائص الفريدة للجماهير المحلية فيما يتعلق بالتاريخ والثقافة والقيم والتقاليد وبالتالي تسهيل قبول سياستها الخارجية[3].

فيما عرفها ديف لويس، بأنها استخدام وسائل الاتصال الرقمية من قبل الدبلوماسيين على التواصل فيما بينهم ومع عامة الناس[4]، أما فيرغاس هانسون فيعرفها بأنها، استخدام الانترنت وتقنيات الاتصال المعلوماتية الجديدة؛ للمساعدة في تنفيذ الأهداف الدبلوماسية[5].

وعرفتها الأكاديمية فتحية ليتيم، بأنها استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، من أجل تحقيق الأهداف الدبلوماسية، وهي مكمّلة لعمل الدبلوماسية التقليدية من خلال استخدام التكنولوجيا وشبكات القرن الـ 21[6].

وذكرت الباحثة "أولوبوكولا أديسينا" في مقالتها المحكّمة بعنوان: "السياسة الخارجية في عصر الدبلوماسية الرقمية" أن أحد العوامل الرئيسة التي أثرت على الدبلوماسية في العصر الحديث، هو الثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال (CIT)، وأحدثت فيما بعد ثورة في طريقة تواصل الناس وتبادل المعلومات وتغييراً جوهرياً في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم[7].

تعريف الدبلوماسية الرقمية لم يقتصر على الباحثين إذ عرفتها وزارة الخارجية الفرنسية بأنها امتداد للدبلوماسية بمفهومها التقليدي، وهي تستند إلى الابتكارات وأنواع الاستعمال الناجمة عن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بيد أن الأدوات الرقمية لا تمثل إلا وسيلة لنقل المعلومات، فهي تساهم في تغيير وجه النشاط الدبلوماسي، وتمثل الدبلوماسية الرقمية أولوية من أولويات وزارة الشؤون الخارجية التي قامت بالعديد من المبادرات في هذا المجال[8].

وتشمل الدبلوماسية الرقمية المجالات المتعددة التالية: الرهانات الدولية للمجال الرقمي ودبلوماسية التأثير وإدارة المعلومات والمعارف والمسائل الخاصة بالخدمات العامة.

ومن خلال التعريفات السابقة نلحظ أنها توافقت في أن الدبلوماسية الرقمية تعني توظيف واستخدام وسائل وأدوات الإعلام الاجتماعي في الدبلوماسية العامة؛ بهدف الاستفادة منها بأقصى ما يمكن للترويج لسياسات الدول وخططها، عبر مخاطبة شعوب العالم بلغاتهم وثقافاتهم في أسرع وقت، وبأقل تكلفة.

- **أدوات الدبلوماسية الرقمية**

أظهرت الإحصائيات البيانية الصادرة عن موقع (SlideShare) الأمريكي لشهر أكتوبر من عام 2020، أن 4.66 مليار شخص في العالم يستخدمون الإنترنت، وهو ما يمثل 60 بالمائة من سكان العالم الذي يبلغ تعداده 7.81 مليار شخص، يقضي المستخدم العادي منهم قرابة الـ 7 ساعات على الإنترنت خلال اليوم الواحد، ثلث تلك المدة تذهب للتصفح والتفاعل على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة[9]، التي تشّكل النواة الأبرز في ظهور وعمل الدبلوماسية الرقمية، ويمكن إجمال أدواتها فيما يلي:

1- **مواقع التواصل الاجتماعي (Social Media)**: مثلت مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة النقطة الأهم في ظهور الدبلوماسية الرقمية، إذ تمتلك غالبية دول العالم، ووزارات الخارجية والسفارات التابعة لها حسابات رسمية على مواقع التواصل الاجتماعي، ناهيك عن الحسابات الرسمية لرؤساء الدول والحكومات والوزراء والدبلوماسيين.

كان الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما وحملته الانتخابية أول من استخدموا مواقع التواصل الاجتماعي بصورة خدمت فوزه بولايتين رئاسيتين عامي 2008 و2012. وذلك من خلال التعرف على آراء واهتمامات وميول الناخبين، واستهدافهم برسائل إلكترونية وإعلانات موجّهة ومدفوعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي في عملية تسمى الاستهداف الرقمي الدقيق (Digital Microtargeting)[10].

لتحذو حملة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب الأمر ذاته، وتركز على المناطق الهامشية التي رأت أنه يمكن الفوز بها بسهولة من خلال الدعاية الموجّهة عبر مواقع التواصل الاجتماعي[11].

وجاء موقعا فيسبوك وتويتر في مقدمة مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر استخداماً من الرؤساء والحكومات ووزارات الخارجية والدبلوماسيين، وتشير دراسة أعدتها شركة العلاقات العامة والاتصالات بيرسون كوهن وولف (Burson Cohn & Wolfe) في يوليو 2020، أن لحكومات وقادة 189 دولة

من الأعضاء في الأمم المتحدة حسابات رسمية على مواقع التواصل الاجتماعي؛ أي ما نسبته 98 بالمائة من مجموع الدول البالغ عددها 193[12].

فيما يمتلك رؤساء دول وحكومات 163 دولة، و132 وزير خارجية حسابات على موقع تويتر[13]، أبرزهم الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب الذي يتابعه 88 مليون شخص حول العالم[14]، والذي كان يعد من أكثر الرؤساء نشاطاً على تويتر، إذ كان يستخدم حسابه الشخصي لإصدار التصريحات وإعلان القرارات، ومواقفه المثيرة للجدل من العملية الانتخابية في 2020، التي خسر فيها أمام خصمه جو بايدن، ما دفع بموقع تويتر في 9 يناير 2021، لحذف الكثير من تغريداته التي اعتبرت مضللة وتهدد السلم الاجتماعي.

2- **المكتبات الدبلوماسية الرقمية (Digital Diplomatic Libraries)**: تعدّ وزارة الخارجية الفرنسية واحدة من أكثر وزارات الخارجية في العالم اهتماماً بالدبلوماسية الرقمية، ووضعت بصمات واضحة لها في هذا المضمار؛ ما جعلها في المركز الثالث للدبلوماسية الرقمية[15]، وكان آخر خطواتها إطلاق أول مكتبة للدبلوماسية الرقمية على موقعها الإلكتروني في مارس 2018[16]، والتي تضم مئات الكتب والوثائق التي تتحدث عن التاريخ الدبلوماسي الفرنسي وأنشطة الدبلوماسيين وصورهم وبعض الوثائق الدبلوماسية والمعاهدات والاتفاقيات وغيرها.

3- **السفارات الافتراضية (Virtual Embassies)**: أطلقت العديد من الدول حول العالم سفارات افتراضية لها في البلدان التي لا توجد بها بعثات دبلوماسية تابعة لها، أو تلك التي تشهد قطعاً للعلاقات الدبلوماسية فيما بينها، ويمكن تعريف السفارة الافتراضية بأنها، عبارة عن موقع إلكتروني بما يتبعه من حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي يشرف عليه طاقم إداري ودبلوماسي يتقن لغة الدولة التي يخاطب جمهورها، ويكون على دراية كاملة بتاريخها وثقافتها في المجالات المختلفة؛ بهدف تحقيق أهداف دولته من إنشاء تلك السفارة.

وتعد جزر المالديف أول دولة أنشأت سفارة افتراضية لها في مارس 2007[17]؛ ليتبعها بعد ذلك العديد من الدول كان في مقدمتها أمريكا والاحتلال الإسرائيلي.

ومثلت السفارات الافتراضية التي أنشأها الاحتلال الإسرائيلي؛ لمخاطبة الشعوب العربية واحدة من أهم الخطوات التي مهّدت لتطبيع بعض الأنظمة العربية مع الاحتلال عام 2020، وهو ما سنتحدث عنه بشكل أوسع في السطور اللاحقة، ومن أمثلة تلك السفارات؛ حساب على تويتر باسم (إسرائيل في الخليج)، وصفحة عبر فيسبوك باسم (إسرائيل باللهجة العراقية)، وصفحة أخرى تحمل اسم (إسرائيل تتكلم العربية)، والعديد من الحسابات بلغات عالمية مختلفة وتشهد متابعةً وتفاعلاً كبيرين.

4- **سفراء التكنولوجيا (Tech Ambassador):** مثلت الدنمارك الدولة الأولى في العالم التي تعين سفيراً للتكنولوجيا والرقمنة في وادي السيلكون، وبدأ السفير كاسبر كلينغ مهامه في أغسطس 2017، وقالت وزارة الخارجية الدنماركية أن مهامه تتمثل في إقامة حوار أكثر شمولية مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا؛ من أجل الحصول على فهم أفضل للتطور التكنولوجي على المستوى الدولي، ولتعزيز المصالح والقيم الدنماركية في هذا المجال[18].

5- **المواقع الإلكترونية (Websites):** تمتلك غالبية وزارات الخارجية والسفارات التابعة لها مواقع إلكترونية، تتضمن مجموعة من الأبواب والمعلومات التي تبرز الجهود الدبلوماسية للدولة، إضافة إلى معلومات اتصالية؛ بهدف تقديم الخدمات والمعلومات لرعايا الدولة وللمهتمين حول العالم.

ثانياً: مكانة الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية

أظهر تقرير الدبلوماسية الرقمية الصادر عن مركز إسطنبول للشؤون الرقمية (أكا) لعام 2017، تواجد فلسطين في المركز 85 عالمياً[19]، وهو مركز متأخر نسبياً في ظل الدبلوماسيات الرقمية المحيطة بها، وفي مقدمتها الدبلوماسية الرقمية للاحتلال الإسرائيلي والتي جاءت في المركز التاسع، فيما جاءت الإمارات في المركز 34، والبحرين في المركز الـ 55 عالمياً[20].

المركز المتأخر للدبلوماسية الرقمية الفلسطينية له أسباب عدة منها ما هو ذاتي فلسطيني بسبب الإمكانيات وفلسفة العمل، ومنها ما هو خارجي جراء سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الطيف الكهرومغناطيسي (الترددات) الفلسطيني، وملاحقته للمحتوى الفلسطيني على الشبكة العنكبوتية بشكل عام، ومواقع الإعلام الاجتماعي بشكل خاص، وهو ما سنتعرض له بالتفصيل في السطور التالية.

لم يجد الباحث خلال عمله في الدراسة أداة قياس دقيقة من قبل المواقع المتهمة بالدبلوماسية الرقمية لقياس أداء دبلوماسيات الدول الرقمية، وهو ما يفسر توقف مركز إسطنبول للشؤون الرقمية (أكا) عن إصدار تقريره السنوي حول ترتيب الدول من حيث أداء الدبلوماسية الرقمية بعد عام 2017، وعدم تضمين المواقع الأخرى المهتمة بالدبلوماسية الرقمية في تقاريرها ودراستها ترتيباً للدول، واكتفت بقياس نشاطها على منصات التواصل الاجتماعي.

خلال القيام بالدراسة تواصل الباحث مع مدير وحدة الدبلوماسية الرقمية في وزارة الخارجية الفلسطينية، لإجراء مقابلة معه أو مع وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي في إطار الدراسة، إلا أنه وحتى الانتهاء منها لم يتلق أي رد.

وسنقوم في هذه الدراسة بعملية مسح لأداء الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية من خلال 4 مؤشرات قياس ذكرها الباحث وائل عبد العال في بحثه، والتي سنستخدمها مع مراعاة تراكم الفجوة الزمنية عليها، وذلك بالاعتماد على موقع وزارة الخارجية الفلسطينية على الانترنت، وحساباتها على مواقع الإعلام الاجتماعي.

1- الحضور

تمتلك وزارة الخارجية الفلسطينية موقعاً إلكترونياً على شبكة الانترنت، وكذلك حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي، تستخدمها للنشر والتواصل مع الجمهور ولمخاطبة العالم وتقديم خدمات أخرى.

- **الموقع الإلكتروني:** يمثل موقع وزارة الخارجية الفلسطينية http://www.mofa.pna.ps/ar-jo المنصة الإلكترونية الأولى في نشر الأخبار والإعلانات الخاصة بالدبلوماسية الفلسطينية وجهود الوزارة، ويتم تحديثه بشكل مستمر بلغات ثلاث هي العربية والإنجليزية والإسبانية، مع الإشارة إلى أن النسخة الإنجليزية والإسبانية تقتصر على نشر نشاط الدبلوماسية الفلسطينية فقط، وذلك بشكل مغاير للنسخة العربية من الموقع، والتي تحتوي على أبواب عدة أهمها، الأنشطة الدبلوماسية للوزارة والسفارات والترويج للاستثمار في فلسطين، وخدمات أخرى كإصدار وتجديد جوازات السفر الفلسطينية للجالية الفلسطينية عبر السفارات والقنصليات المنتشرة حول العالم، وكذلك رصد للانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين.
- **صفحة الفيسبوك:** أنشأت وزارة الخارجية الفلسطينية صفحةً لها على موقع فيسبوك في مايو 2012، (https://www.facebook.com/mofa.pna) ومنذ ذلك الوقت وحتى 20 ديسمبر 2020، وصل عدد المعجبين بالصفحة 83.595 شخصاً، ومن خلال الملاحظة يقتصر النشاط على الصفحة في نشر الأخبار الخاصة بالوزارة من خلال نشر روابط الأخبار عبر الموقع، وبعض التصريحات لوزير الخارجية الفلسطيني، وإعلانات السفر، وإصدار الوثائق الرسمية، والتعازي لأعضاء السلك الدبلوماسي.

كما وأنشأت الوزارة صفحة لها باللغة الإنجليزية على موقع فيسبوك (https://www.facebook.com/PalestinianDiplomacy) في 21 نوفمبر 2018، وحملت اسم (Palestinian Public Diplomacy) الدبلوماسية العامة الفلسطينية، ومنذ إنشائها وحتى 15 يناير 2021، وصل عدد المعجبين بها 3528 شخصاً، ويتم النشر عليها في اليوم منشوراً واحداً، وبعض الأيام لا يتم نشر أي منشور عليها، إلا أن أغلب ما ينشر عليها يأتي على شكل منشورات تتضمن صور ومقاطع فيديو تروج للتراث والثقافة والسياحة الفلسطينية.

- **حساب تويتر:** أنشأت وزارة الخارجية الفلسطينية حسابها عبر تويتر في يوليو 2012، (https://twitter.com/pmofa)، يتابعه 4666 شخصاً حتى تاريخ 20 ديسمبر 2020، ويتم التغريد عليه باللغة العربية، ويتم نشر الأخبار والصور والتصريحات ذاتها التي يتم نشرها على صفحة الفيسبوك.

كما ويوجد حساب آخر للبعثة الدبلوماسية الفلسطينية في الأمم المتحدة والتابعة لوزارة الخارجية الفلسطينية (https://twitter.com/Palestine_UN)، يتابعه 61 ألف متابع حتى تاريخ 25 يناير 2021، ويتم التغريد عليه باللغة الإنجليزية، ويراعي القائمون عليه النشر بصورة تتواكب وآليات النشر الحديثة من اختصار الجمل القصيرة في التغريدات، وكذلك المشاركة في الهاشتاجات الحديثة والمتداولة.

- **قناة اليوتيوب:** أنشأت وزارة الخارجية الفلسطينية قناتها على موقع يوتيوب (https://www.youtube.com/user/pmofa) في أكتوبر 2011، رفع عليها 139 مقطعاً، ومثلت غالبيتها مقاطع مصورة للاعتداءات التي يتعرض لها الفلسطينيون من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك جهود الوزارة في التوعية بجائحة "كورونا" وتصريحات وأنشطة وزير الخارجية، ومقاطع أخرى عن الثقافة والتراث الفلسطيني، ونشر آخر مقطع مصور بتاريخ 11 ديسمبر 2020، علماً أن عملية المسح تمت في 20 ديسمبر 2020.

وبخطوة إضافية للتعرف على حضور ونشاط الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية من خلال حساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي، سنجري مقارنة لأرقام حسابات التواصل الاجتماعي لوزارة الخارجية الفلسطينية خلال عام 2020، مع تلك الأرقام التي كانت في عام 2017، والتي قام بمسحها الباحث وائل عبد العال في بحثه، وفي عام 2018، والتي قام بمسحها الباحث معاذ العامودي في بحثه.

جدول رقم (1): أعدد المتابعين أو المعجبين أو المشتركين

الحساب/ العام	2017	2018	2020
فيسبوك	12.750	17.465	83.595
تويتر	484	727	4666
يوتيوب	15	26	91

ويلاحظ من خلال الجدول السابق أن معدل الإعجابات والاشتراكات في تلك الحسابات ارتفع بشكل ملحوظ في عام 2020، مقارنة بعامي 2017 و2018، وهو ما يفسر أن تلك الحسابات وتحديداً فيسبوك قد روج له بإعلانات ممولة.

2- المحتوى

يعكس محتوى الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الفلسطينية نوعية الخطاب الموجهة والرسالة الإعلامية التي ترغب الوزارة بتوجيهها للجمهور سواءً المحلي أو الدولي، وخلال عملية المسح يظهر أن الموقع ينشر أخباره بثلاث لغات هي العربية والإنجليزية والإسبانية، إلا أن التركيز الأكبر في نشر الأخبار والإعلانات والخدمات المقدمة هي باللغة العربية، ويخاطب الجاليات الفلسطينية حول العالم.

وفيما يتعلق باللغة الإنجليزية، فنجد أن الموقع يركز فقط على نشر الأخبار والنشاطات الخاصة بوزير الخارجية الفلسطيني، وبيانات الوزارة والانتهاكات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، ومن خلال المسح الذي تم للموقع بتاريخ 20 ديسمبر 2020، تبين أن آخر خبر باللغة الإنجليزية نشر بتاريخ 29 سبتمبر 2020، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (1) آخر خبر نشر باللغة الإنجليزية خلال عملية المسح

أما الموقع باللغة الإسبانية فاقتصر على نشر أخبار الوزير ونشاطاته وبيانات الوزارة فقط، ومن خلال المسح الذي تم للموقع بتاريخ 20 ديسمبر 2020، تبين أن آخر خبر تم نشره باللغة الإسبانية في 29 أكتوبر 2019، أي أن الموقع بالنسخة الإسبانية لم يحدث منذ أكثر من عام، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (2) آخر خبر نشر باللغة الإسبانية خلال عملية المسح

والملاحظ على عناوين الأخبار التي يتم نشرها على الموقع باللغات الثلاث، فإنها لا تغطي بشكل كامل القضايا والتحديات التي تواجه القضية الفلسطينية، والتي كان آخرها "صفقة القرن" وتطبيع بعض الأنظمة العربية مع الاحتلال الإسرائيلي، واقتصرت على تصريحات وزير الخارجية الفلسطيني، وهو ما يعكس ضعف الخطاب الفلسطيني الموجه للغرب وللدول العربية.

وخلال عملية المسح التي استمرت لأيام متقطعة منذ 20 ديسمبر 2020 وحتى 20 فبراير 2021، تبين أن محرك البحث على الموقع لا يعمل، كما هو موضح في الشكل التالي:

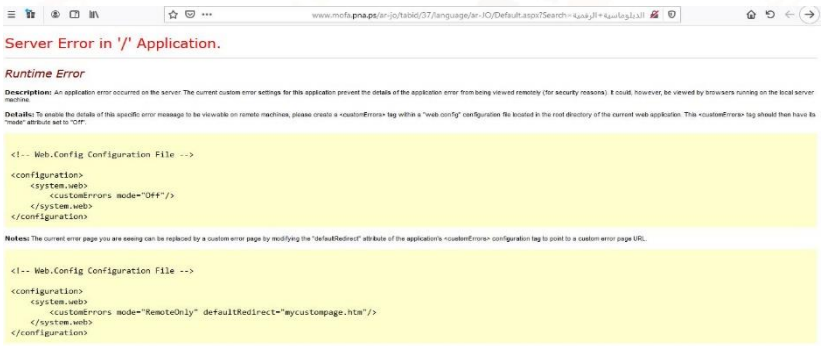

شكل رقم (3) يظهر تعطل خاصية البحث على الموقع خلال عملية المسح

الأمر ذاته انعكس على حسابات الوزارة على مواقع التواصل الاجتماعي، وتحديداً صفحة الفيسبوك وحساب تويتر، وتبين أن غالبية ما ينشر عليها هي روابط من الموقع الإلكتروني التابع للوزارة، مع بعض التصاميم التي تتضمن تصريحات لوزير الخارجية الفلسطيني، وهو ما يعكس إشكالية في المحتوى المنشور، وبالتالي ضعف الخطاب الفلسطيني الموجه من خلالها.

3- التفاعل

تشهد حسابات وزارة الخارجية الفلسطينية على مواقع التواصل الاجتماعي قلة التفاعل والرد على تعليقات واستفسارات الجمهور من قبل القائمين عليها، وهو الأمر الذي يعاكس اتجاهات الدبلوماسية الرقمية القائمة على التفاعل مع الجمهور والرد على استفساراتهم وتزويدهم بالمعلومات التي تصب في صالح القضايا الوطنية.

وفيما يلي جدول لآخر 5 منشورات على صفحة الفيس بوك للوزارة، وآخر 5 تغريدات على حساب التويتر، ومدى التفاعل معها من خلال الإعجاب (Like) والمشاركة (Share) والتعليق (Comment)، تم المسح يوم 20 ديسمبر 2020.

جدول رقم (2): صفحة الفيسبوك

إعجاب	مشاركة	تعليق
30	1	103
35	1	7
63	0	1000
139	11	117
59	0	30

جدول رقم (3): حساب تويتر

إعجاب	إعادة التغريدة	الرد على التغريدة
2	2	0
3	1	0
3	1	6
1	1	0
7	3	0

أما فيما يتعلق بقناة اليوتيوب، فقد بلغت مشاهدات المقاطع في القناة مجتمعة 8882 مشاهدة، فيما وصل عدد المشتركين فيها 91 شخصاً حتى تاريخ 20 ديسمبر 2020، وحصل أعلى مقطع في القناة على

ألف مشاهدة، فيما بلغت مشاهدات أدنى مقطع على مشاهدتان فقط، وأغلقت خاصية التعليقات على المقاطع المصورة، كما هو موضح في الشكل التالي:

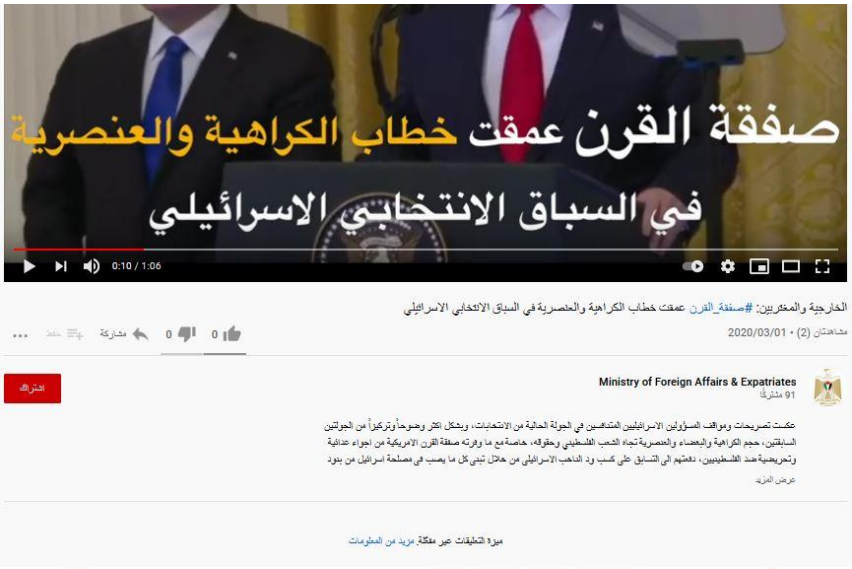

شكل رقم (4) تعطيل ميزة التعليقات على مقاطع الفيديو المنشورة

وفيما يلي جدول لحجم التفاعل على آخر 5 مقاطع مصورة نشرت على القناة. تم المسح يوم 20 ديسمبر 2020.

جدول رقم (4): قناة اليوتيوب

عدد المشاهدات	عدد التعليقات	عدد الإعجابات	عدد المشاركات
6	0	0	0
4	0	0	0
5	0	0	0
8	0	0	0
10	0	0	0

4- المواكبة

السرعة الكبيرة التي تتقدم بها الثورة التكنولوجية والرقمية أوجدت الكثير من أدوات وبرامج التواصل الاجتماعي التي سهلت التواصل بين سكان العالم بشكل لم يسبق له مثيل، ومكنت تلك الأدوات الفرد من معرفة كل ما يحتاجه بمجرد عملية بحث بسيطة على تلك البرامج.

الدبلوماسية الرقمية الناشئة وفي إطار مراكمة بناءها، تضيف بشكل مستمر تلك الأدوات في عملها، بهدف الاستفادة منها في التواصل وإيصال ما تريده للجمهور المستهدف، ويبدو أن الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية لم تواكب الدبلوماسيات الرقمية الأخرى في إدخال تلك الأدوات لعملها، إذ لا يتواجد على موقعها الإلكتروني سوى أيقونات لـ 3 منصات إعلام اجتماعي هي (فيسبوك وتويتر ويوتيوب)، على الرغم من أنها تمتلك حساباً على موقع انستغرام.

ولم يعثر الباحث خلال عملية المسح التي قام بها لأدوات الدبلوماسية الرقمية على أي حسابات أو نشاطات للخارجية الفلسطينية على مواقع مثل (فليكر، تيك توك، واتس أب، تليجرام وغيرها)، وفيما يلي قائمة بأشهر منصات التواصل الاجتماعي الأكثر استخداماً خلال عام 2020[21]، وفقاً لشركة أوبيرلو (Oberlo) للتسويق الإلكتروني.

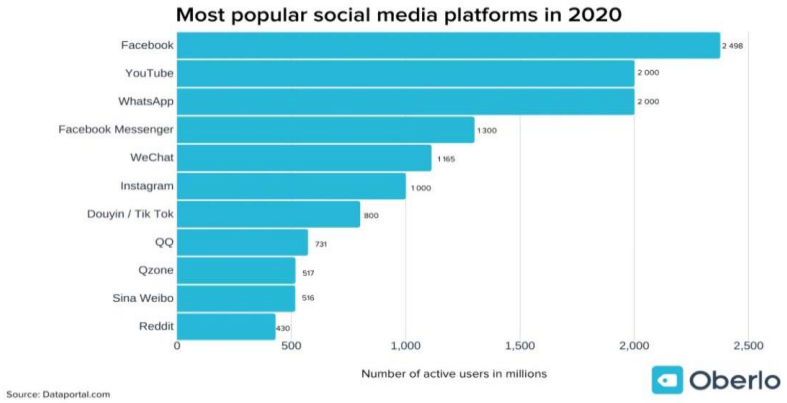

شكل رقم (5) أشهر منصات التواصل الاجتماعي الأكثر استخداماً خلال عام 2020

والملاحظ في جميع ما يتم نشره على الموقع الإلكتروني أو حسابات التواصل الاجتماعي الخاصة بالوزارة، فإنه يغلب عليها الطابع الجامد والتقليدي، وغياب التشويق في صياغة ونشر الأخبار والاعلانات، هذا بالإضافة إلى أن المنصات الرقمية للوزارة افتقرت للفنون الإخبارية الحديثة في النشر، كالمقاطع المصورة القصيرة والتي يطلق عليها (Info Video) وكذلك الرسوم المعلوماتية (Infographics) أو الموشن جراف (Motion Graphics) أو حتى استطلاعات الرأي البسيطة (Poll) حول قضية ما.

ثالثاً: التحديات التي تواجهها الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية

حالة الضعف التي تبدو عليها الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية، لها أسباب عدة، منها ما هو داخلي بسبب الإمكانيات وفلسفة العمل، ومنها ما هو خارجي يتمثل في سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الطيف الكهرومغناطيسي (الترددات) الفلسطيني، وكذلك ملاحقة المحتوى الفلسطيني على مواقع التواصل الاجتماعي

جراء الخوارزميات التي استحدثتها تلك المواقع لملاحقة المحتوى الفلسطيني، بالإضافة إلى البلاغات التي يقدمها الاحتلال الإسرائيلي وأنصاره حول العالم ضد المحتوى الفلسطيني بتهمة دعم والترويج للإرهاب أو معاداة السامية، وسنستعرض فيما يلي تلك الأسباب.

- **التحديات الداخلية**

1- ضعف المعرفة بالدبلوماسية الرقمية

أنشأت وزارة الخارجية الفلسطينية بداية عام 2019، وحدةً للدبلوماسية الرقمية، إلا أنه ومع نهاية عام 2020، لم يلحظ نقلة نوعية في عمل الدبلوماسية الرقمية مقارنة بالأعوام التي سبقتها، ويعتقد الباحث في الدبلوماسية الرقمية عمار جمهور أن السبب في ذلك يعود إلى عدم وجود مواكبة من قبل العاملين في تلك الوحدة لآخر التطورات في المجال الرقمي، ويضيف: "يفتقرون للمعرفة العلمية والعملية للدبلوماسية الرقمية، والمواكبة تتطلب إيماناً مطلقاً بأهمية الدبلوماسية الرقمية، وأهمية ممارستها كفعل دبلوماسي وإعلامي"[22].

2- عدم وجود كادر مختص

أظهرت عملية المسح التي تمت للموقع الإلكتروني التابع لوزارة الخارجية الفلسطينية وحساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي، غياب التخصصية والمواكبة وحتى الصياغة الجذابة والتفاعل مع الجمهور، وهو ما يظهر عدم وجود كادر مختص في مجال الدبلوماسية الرقمية، إذ لا يعدو عمل تلك الوحدة والعاملين فيها على نشر الأخبار والإعلانات الصادرة عن الوزارة وأنشطتها، وهو فعلياً جهد مكرر لما تقوم به وحدة الإعلام والنشر الإلكتروني في الوزارة.

3- الانقسام الفلسطيني

شكل الانقسام الفلسطيني أحد أهم التحديات والمعوقات أمام تقدم الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية، وكانت قضايا الانقسام تأخذ حيزاً كبيراً من كتابات ونقاشات المسئولين في المؤسسات الرسمية، وكذلك قادة ونشطاء الفصائل الفلسطينية عبر حساباتهم وصفحاتهم في فيسبوك وتويتر وغيرها من مواقع التواصل الاجتماعي.

وقد أصدر النائب العام الفلسطيني السابق أحمد البراك في يونيو 2017، قراراً بحجب 20 موقعاً إلكترونياً معارضاً لسياسات السلطة الفلسطينية وصفحاتهم على فيسبوك بتهمة تعكير صفو الأمة وإثارة المواطنين على الجهات الرسمية، على الرغم من أن بعض تلك المواقع والصفحات تنشر الرواية الفلسطينية بلغات عدة أهمها الإنجليزية والإسبانية والتركية والفارسية وغيرها[23].

- **التحديات الخارجية**

1- سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الطيف الكهرومغناطيسي (The Electromagnetic Spectrum)

قيدت اتفاقية أوسلو الثانية والموقعة في سبتمبر 1995، تمتع الفلسطينيين بمواردهم الطبيعية ومن ضمنها الطيف الكهرومغناطيسي (الترددات)، إذ سمح الاتفاق للفلسطينيين بناء وتشغيل أنظمة الاتصالات المختلفة في المناطق الفلسطينية، إلا أنها منحت إدارة الطيف الكهرومغناطسي للاحتلال الإسرائيلي[24].

كما ومنح الاتفاق الاحتلال الإسرائيلي صلاحية توفير الترددات التي يحتاجها الفلسطينيون بعد تقديمهم طلباً عبر اللجنة المشتركة (JTC) المتفق عليها بين الجانبين في اتفاقية أوسلو الثانية، والتي تجتمع بين حين وآخر لدراسة طلبات وملاحظات كل طرف أو تعديلاته على الاتفاقية.

عمل الاحتلال الإسرائيلي من خلال تلك الاتفاقية على إعاقة تمتع الفلسطينيين بكامل صلاحياتهم على خدمات الاتصالات والانترنت، وهو ما أعاق تقدم ذلك القطاع، إذ يرفض الاحتلال الإسرائيلي منح الفلسطينيين الموافقة على تشغيل الجيلين الرابع والخامس للاتصالات، فيما مَنح الفلسطينيين تشغيل خدمات الجيل الثالث في الضفة الغربية دون قطاع غزة عام 2015، على الرغم من أن الفلسطينيين قدموا طلب تشغيله عام 2005[25].

مقابل ذلك يمنح الاحتلال الإسرائيلي الحرية الكاملة لشركات الاتصال الإسرائيلية داخل المستوطنات بالضفة الغربية بوضع أبراج إرسال وتوجيهها باتجاه المدن والقرى الفلسطينية، الأمر الذي دفع ببعض الفلسطينيين لترك الاشتراك في شبكات الاتصال الفلسطينية، والتحول لاستخدام شبكات الاتصال الإسرائيلية التي تقدم خدمات الجيل الرابع والخامس وبأسعار مخفضة، والتي لا تتوفر لدى الشركات الفلسطينية، إذ توجد 700 ألف شريحة اتصال إسرائيلية لدى المواطنين الفلسطينيين[26].

2- ملاحقة المحتوى الفلسطيني

يتعرض المحتوى الفلسطيني على مواقع التواصل الاجتماعي منذ سنوات لعملية ملاحقة من قبل الاحتلال الإسرائيلي والقائمين على تلك المواقع، وذلك في إطار العلاقة والشراكات المتنامية بين الطرفين، وقد استجابت إدارات مواقع التواصل الاجتماعي لغالبية مطالب الاحتلال الإسرائيلي التي قدمها لها في ملاحقة المحتوى الفلسطيني عبر حذف المنشورات وإغلاق الحسابات والصفحات بتهمة التحريض والإرهاب وانتهاك معايير النشر.

واستحدثت مواقع التواصل الاجتماعي، وتحديداً فيسبوك وتويتر خوارزميات من خلال تقنية الذكاء الاصطناعي بهدف ملاحقة المحتوى الفلسطيني عبر بعض الألفاظ والمصطلحات التي يتم استخدامها في النشر مثل، "حماس، الجهاد الإسلامي، شهيد، المقاومة، الصهيوني، وأسماء الشهداء والأسرى"، وغيرها من المصطلحات، ناهيك عن حظر بعض الصور والتصاميم ومقاطع الفيديو بسبب محتوياتها.

وأحصت مؤسسة "صدى سوشال" الفلسطينية المتخصصة في توثيق الانتهاكات التي يتعرض لها المحتوى الفلسطيني على مواقع التواصل الاجتماعي وفي مقدمتها (فيسبوك وتويتر وواتس أب) أكثر من 1200 انتهاكاً خلال عام 2020[27]، فيما بلغت انتهاكات المحتوى الفلسطيني خلال 2019[28] ألف انتهاك، وفي عام 2018[29] بلغت 500 انتهاك.

وذكرت المؤسسة أنها رصدت نهاية عام 2020، هبوطاً حاداً طرأ على نسبة وصول الصفحات الفلسطينية ومنشوراتها عبر فيسبوك إلى الجمهور، وهو ما أدى إلى غياب التفاعل عليها، فيما اتهمت مؤسسة إمباكت (Impact) الدولية لحقوق الانسان ومقرها لندن عام 2019، الاحتلال الإسرائيلي بتوظيف علاقاته مع شركة فيسبوك لمحاربة المحتوى الفلسطيني[30]، ووصل الأمر إلى حد اعتقال الاحتلال الإسرائيلي عشرات النشطاء الفلسطينيين بتهمة نشر منشورات تحريضية على مواقع التواصل الاجتماعي، كما واختراق الاحتلال هواتف الفلسطينيين بتطبيقات مختلفة كتطبيق "المنسق"[31].

في المقابل، أطلقت مجموعات فلسطينية حملات إلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي للرد على ملاحقة المحتوى الفلسطيني، وقاموا باختراق مواقع إلكترونية إسرائيلية، ونشروا صوراً للشهداء والأسرى، وجاءت حملة "اهبد" في مقدمة تلك المجموعات.

3- القوة الكبيرة للدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية

جاء الاحتلال الإسرائيلي بالمركز التاسع في تقرير الدبلوماسية الرقمية لعام 2017[32]، يأتي ذلك في ظل الاهتمام المتزايد من قبله بتلك الدبلوماسية لتحقيق أهدافه المختلفة، لا سيما في ظل عدم تقبل شعوب المنطقة العربية لوجوده، إذ تنظر الشعوب إليه ككيان محتل لأرض عربية، ووجد الاحتلال صعوبةً في التواصل مع تلك الشعوب في ظل عدم وجود سفارات أو تواصل مباشر بينه وبين الشعوب العربية.

دفع ذلك الاحتلال الإسرائيلي لإنشاء سفارات افتراضية لمخاطبة الشعوب العربية، وحازت الصفحات التي تمثل تلك السفارات على مواقع التواصل الاجتماعي متابعةً وتفاعلاً كبيرين، لا سيما في ظل وجود طواقم متخصصة تعمل على تلك الصفحات، ومثلت تلك الخطوة بالإضافة إلى خطوات أخرى تراكمية المدخل للتطبيع

العلني بين بعض الأنظمة العربية والاحتلال الإسرائيلي، ناهيك عن تركيز تلك السفارات في المواد الإعلامية التي تنشرها للدخول لعقل المواطن العربي لتغيير الصورة النمطية لديه عن الاحتلال الإسرائيلي، وإظهاره على أنه صانع السلام وعنوان التحضر، واستغلال الميزة التفاعلية في المنصات الرقمية لفتح حوارات مباشرة مع بعض العرب الذين يتفاعلون على تلك الحسابات، ومن أمثلة تلك السفارات:

جدول رقم 5: السفارات الافتراضية الإسرائيلية

الحساب	فيسبوك	تويتر
(إسرائيل) تتكلم بالعربية	2.5 مليون	422 ألف
(إسرائيل) في الخليج	لا يوجد	77 ألف
(إسرائيل) في الأردن	73.5 ألف	16.3 ألف
(إسرائيل) في مصر	243 ألف	90 ألف

كل ذلك بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية والصفحات والحسابات التابعة للاحتلال الإسرائيلي على مواقع التواصل الاجتماعي، والخاصة بالسفارات الرسمية الإسرائيلية في بعض الدول العربية.

المبحث الثاني

تطبيع الأنظمة العربية وجهود الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية في مواجهته وآليات تطويرها

تمهيد

شكلت اتفاقات التطبيع بين بعض الأنظمة العربية والاحتلال الإسرائيلي منعطفاً جديداً في تخلي تلك الأنظمة عن القضية الفلسطينية، واعترافها بالاحتلال الإسرائيلي كدولة على أرض فلسطين التاريخية، وجاءت تلك الاتفاقيات ثمرةً لتعاون واتصالات سرية وعلنية بين تلك الأنظمة والاحتلال الإسرائيلي على مدار عشرات السنوات.

وقد استغل الاحتلال الإسرائيلي وبمساندة من الإدارات الأمريكية المتعاقبة الخواصر الرخوة للأنظمة العربية لجلبها للتطبيع العلني، وكان في مقدمة ذلك تضخيم الآلة الإعلامية والدبلوماسية الإسرائيلية من إيران، وإقناعها لبعض العرب بأنها الخطر الأول والداهم الذي يتهدد دول المنطقة العربية وليس الاحتلال الإسرائيلي، وتحديداً دول الخليج العربي، وأضحت تلك القضية العصا التي يهدد ويخوف بها الاحتلال الإسرائيلي العرب.

قبل التعرف على جهود الأنظمة العربية في التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي لا بد من تعريف التطبيع والذي يعني "الانتقال بين دولتين من حالة خلاف جوهري –أو حالة حرب– إلى بناء علاقات طبيعية"، وهو ما يعني تجاوز ما كان يعيق ترسخ العلاقات الطبيعية بينهما[33].

وهو تعريف يماثل تماماً ما كان يصبو إليه الاحتلال الإسرائيلي الذي عانى من عقدة الشرعية والاعتراف به من قبل الأنظمة والشعوب العربية، وعمل بكل قوة لتحقيق ذلك الهدف بأدوات دبلوماسية ناعمة، وبأشكال مختلفة، في محاولة منه لخلق حالة علاقة طبيعية مع المحيط العربي.

أولاً: جهود الأنظمة العربية في التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي

مثل النظام المصري برئاسة أنور السادات أول نظام عربي يوقع اتفاق سلام علني مع الاحتلال الإسرائيلي عام 1979، والذي عرف باتفاق "كامب ديفيد"، وتبعه بعد ذلك توقيع منظمة التحرير الفلسطينية عام 1993، لاتفاق أوسلو، ومن ثم جاء اتفاق وادي عربة عام 1994، بين الاحتلال الإسرائيلي والأردن.

فتحت تلك الاتفاقات أبواب الاتصالات السرية والعلنية بين العديد من الأنظمة العربية والاحتلال الإسرائيلي، الذي عمل بكل قدراته لاختراق تلك الدول، وتجنيد شخصيات في المؤسسات الحاكمة، وكذلك شخصيات أكاديمية، بهدف الاعتراف به واعتباره دولة مهمة في المنطقة، مقابل تجاهل القضية الفلسطينية.

أعلن الرئيس الأمريكي المنصرف دونالد ترامب في حفل عقده بالبيت الأبيض نهاية يناير 2019، وبمشاركة رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وسفراء الإمارات والبحرين وسلطنة عمان لدى واشنطن، خطة إدارته للسلام في الشرق الأوسط، وعرفت إعلامياً باسم "صفقة القرن"، والتي مثلت نسفاً لكل القرارات الدولية المتعلقة بالصراع العربي – الإسرائيلي، واتفاقات السلام مع الأنظمة العربية، ورفضها الفلسطينيون كافة.

ومثل عام 2020، ذروة اتفاقات التطبيع بين الاحتلال الإسرائيلي والأنظمة العربية، إذ وقعت الإمارات والبحرين والسودان والمغرب اتفاقات تطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، بضغط ورعاية من الإدارة الأمريكية السابقة برئاسة الرئيس دونالد ترامب، على الرغم من أن مبادرة السلام العربية، وضعت 3 شروط على الاحتلال الإسرائيلي لتطبيع الأنظمة العربية معه وهي: الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة عام 1967، التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين، وقبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية.

وعلى الرغم من حالة الرفض الشعبي في الدول العربية للتطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، إلا أن الأنظمة تجاهلت ذلك الرفض؛ بل وعملت على قمع وملاحقة الأصوات النخبوية التي تطالب بوقف ذلك التطبيع حتى قبل أن يتم التوقيع عليه، في المقابل أوجدت تلك الأنظمة مجموعة من الشخصيات السياسية والأكاديمية والنشطاء المجتمعيين ليبرروا ذلك التطبيع، ونشطوا على منصات التواصل الاجتماعي بكتاباتهم وتغريداتهم، وسنجمل فيما يلي مجالات التطبيع التي قامت بها بعض الأنظمة العربية مع الاحتلال الإسرائيلي قبل التوصل لاتفاق تطبيع علني:

1- التطبيع الدبلوماسي

لم تكن اتفاقيات التطبيع التي وقعتها بعض الأنظمة العربية وتحديداً (الإمارات، البحرين، السودان، المغرب) مع الاحتلال الإسرائيلي وليدة يوم الإعلان عنها من قبل الرئيس الأمريكي المنصرف دونالد ترامب أو حتى قبل أشهر من الإعلان عنها، وإنما هي ثمرة لعقود من الاتصالات السرية.

فقد بدأت الإمارات اتصالاتها السرية مع الاحتلال الإسرائيلي قبل 26 عاماً من توقيع اتفاق التطبيع العلني، وذلك عندما التقى الدبلوماسي الإسرائيلي جيرمي إيسخاروف، والذي كان يعد الرجل الثالث في السفارة الإسرائيلية بواشنطن مع الأكاديمي الإماراتي جمال السويدي، والذي كان يشغل منصب رئيس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، إذ كان الأخير يريد معرفة موقف الاحتلال الإسرائيلي من شراء الإمارات لطائرات F16 من الولايات المتحدة[34]، والتي تمكنت الإمارات من شرائها آنذاك بعد الحصول على موافقة رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي الأسبق إسحاق رابين، وقال مسئولون أمريكيون آنذاك إن قرار الموافقة بنى شعوراً بالثقة بين الإمارات والاحتلال الإسرائيلي[35].

وجد الاحتلال الإسرائيلي في ذلك الطلب فرصةً لفتح حوار مع الإمارات، وتواصلت اللقاءات بين الجانبين على مدار سنوات طويلة، وكان للسفير الإماراتي في واشنطن يوسف العتيبة دور بارز في تطوير تلك العلاقة – وفق ما ذكره إيسخاروف–، وصولاً للإعلان الرسمي عن تطبيع العلاقات بين الجانبين، والذي كان من ضمن بنوده موافقة الاحتلال الإسرائيلي على بيع إدارة ترامب طائرات من طراز F35، للإمارات.

وتخلل تلك السنوات زيارات سرية متبادلة لمسئولين في البلدين، وكان الملف الإيراني من أهم الملفات الذي يتم مناقشتها، إذ تريد بعض الدول الخليجية الحفاظ على تفوق عسكري من خلال صفقات السلاح الأمريكية والإسرائيلية، ورغبتها بإقامة وبقاء القواعد العسكرية الأمريكية على أراضيها، في ظل خشيتها من إيران وبرنامجها النووي، وهو ما كان له ثمنه مالياً وسياسياً، فيما شهد عام 2005، افتتاح الاحتلال الإسرائيلي لمكتبه الدبلوماسي في أبو ظبي.

البحرين أيضا بدأت علاقتها مع الاحتلال الإسرائيلي عام 1991، عندما أرسلت ممثلين لها إلى مؤتمر مدريد، وفي عام 1994، استقبلت البحرين وفداً إسرائيلياً برئاسة وزير البيئة الأسبق يوسي ساريد، والذي شارك في المناقشات الإقليمية حول القضايا البيئية، والتقى آنذاك وزير الخارجية البحريني محمد بن مبارك آل خليفة، وزار كنيساً ومقبرةً لليهود في المنامة، ليعلن ساريد بعد عودته، ومن على منبر الكنيست أن الهدف من الزيارة للبحرين كان لفتح خط اتصال مباشر بين كيانه والمنامة، لتحقيق التفاهم المتبادل، وإقامة علاقات بينهما في نهاية المطاف[36].

تواصلت اللقاءات السرية والعلنية بين المسئولين البحرينيين والإسرائيليين، بعضها بوساطة أمريكية وأخرى بدون أي وساطات، ودعا وزير خارجية البحرين السابق خالد بن أحمد آل خليفة في أكتوبر 2008، إلى تأسيس تجمع شرق أوسطي، يضم إضافة إلى الدول العربية كلاً من الاحتلال الإسرائيلي وإيران وتركيا[37]، فيما كتب ولي العهد البحريني سلمان بن حمد آل خليفة مقالاً في صحيفة الواشنطن بوست بتاريخ 16 يوليو 2009، قال فيه: "لم نفعل نحن العرب ما يكفي للتواصل مباشرة مع شعب إسرائيل"[38].

أما المغرب فقد بدأت علاقاتها مع الاحتلال الإسرائيلي منذ ستينات القرن الماضي، في عهد الملك الحسن الثاني، وبدأت بالسماح لليهود المغاربة بالهجرة إلى فلسطين المحتلة بين عامي 1961 و1967، واستقبل الملك الحسن في يوليو 1986، وزير خارجية الاحتلال الإسرائيلي آنذاك شمعون بيرس في مدينة إفران ثم في العاصمة الرباط التي شهدت افتتاح مكتب اتصال إسرائيلي في 1 سبتمبر 1994، وكان السماح بافتتاح المكتب

بمثابة اعتراف ضمني من النظام المغربي بالاحتلال الإسرائيلي، واستمرت اللقاءات الدبلوماسية بين الجانبين حتى الإعلان الرسمي عن تطبيع العلاقات بينهما في 10 ديسمبر 2020.

وكانت السودان حتى اسقاط نظام الرئيس عمر البشير في أبريل 2019، من ضمن الدول العربية الرافضة لأي تطبيع أو علاقات مع الاحتلال الإسرائيلي، في المقابل دعمت الفلسطينيين في مجالات مختلفة كان أهمها المواقف السياسية المناصرة والداعمة للقضية الفلسطينية، وغض الطرف عن تهريب السلاح إلى المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة عبر أراضيها[39]، إلا أن المواقف السودانية الرسمية من القضية الفلسطينية انقلبت رأساً على عقب بعد تولي المجلس الانتقالي السوداني الحكم عام 2019، والذي ذهب لتطبيع علاقات بلاده مع الاحتلال الإسرائيلي، واعتبر الاحتلال الاتفاق بأنه ذات أهمية كونه ينهي طرق تهريب السلاح من إيران إلى حركة حماس والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة.

2- التطبيع الأمني والعسكري

يعد النظام المغربي من أوائل الأنظمة العربية التي تعاونت عسكرياً وأمنياً مع الاحتلال الإسرائيلي، ويذكر الكاتب الإسرائيلي شلومو سيغيف في كتابه "العلاقة المغاربية" أن التعاون الأمني بدأ بين البلدين مع تعيين محمد أوفقير وزيراً للأمن الوطني المغربي عام 1959، والذي سمح بهجرة اليهود من المغرب في عملية أطلق عليها الاحتلال الإسرائيلي اسم "ياخين"، ومع وصول الملك الحسن الثاني للحكم عرض جهاز "الموساد" عليه تدريب قوات الحرس الملكي، وكذلك تدريب أفراد أجهزة المخابرات في المملكة[40].

وتطورت العلاقات بين الجانبين لتشمل تقديم الاحتلال الإسرائيلي معلومات للمخابرات المغربية حول مكان المعارض المغربي المهدي بن بركة الذي تم اختطافه واغتياله عام 1965 شمال فرنسا، فيما سهل النظام المغربي للاحتلال الإسرائيلي عملية التجسس على القمة العربية التي عقدت في الدار البيضاء بمشاركة وزراء الدفاع العرب عام 1965، وقال الرئيس الأسبق لجهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية شلومو غازيت إن ذلك سهل لكيانه الانتصار في حربه عام 1967[41]، ناهيك عن صفقات السلاح التي وقعت بين البلدين، زود خلالها الاحتلال الإسرائيلي النظام المغربي بأنواع مختلفة من الأسلحة والمعدات الإلكترونية العسكرية.

أما البحرين فقد كشفت وثيقة مؤرخة في 16 فبراير 2005، نشرها موقع ويكيليكس فحوى لقاء جرى بين الملك حمد بن عيسى آل خليفة والسفير الأمريكي الأسبق في المنامة ويليام مونرو، والذي اعترف خلاله الملك بأن البحرين لديها علاقات مع الاحتلال الإسرائيلي على المستوى الأمني والاستخباري[42]، بالإضافة إلى

صفقات السلاح الإسرائيلية للبحرين على مدار سنوات، وبحث الجانبان توقيع اتفاقية دفاع مشترك كنتاج لاتفاق التطبيع في سبتمبر 2020[43]، والذي تضمن ملاحقاً وبنوداً سرية في المجال العسكري.

الإمارات أيضاً كانت من الدول العربية التي أقامت علاقات أمنية وعسكرية سرية وعلنية مع الاحتلال الإسرائيلي، وشاركت الإمارات بشكل علني في تدريبات مشتركة مع جيش الاحتلال الإسرائيلي، أقيمت في الولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم "العلم الأحمر" في أغسطس 2016، وتمارين أخرى في اليونان عام 2017، كما وأنشأ الجانبان قاعدة عسكرية وتجسسية مشتركة في جزيرة سوقطرى اليمنية عام 2020[44]، وبحث وزيرا الدفاع الإماراتي والإسرائيلي إقامة اتفاق دفاع مشترك بينهما في أغسطس 2020، واستعانت شركات أمنية إماراتية خاصة بضابط إسرائيليين في عملها، كما واستعانت الإمارات بشركات تكنولوجية إسرائيلية في تطوير برامج سايبر هجومية[45].

3- التطبيع الاقتصادي

رأى الاحتلال الإسرائيلي أن الاقتصاد والتبادل التجاري سيمثل حجر الأساس في تثبيت أي مشروع تطبيعي بينه وبين أي دولة عربية أو إسلامية، ومدخله للاحتكاك بالشعوب العربية التي ترفض التطبيع معه.

فقد شهدت الدار البيضاء عام 1994، مؤتمراً اقتصادياً لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمشاركة 61 بلداً بينهم الاحتلال الإسرائيلي، وشكل ذلك المؤتمر بداية التطبيع الاقتصادي بين الأنظمة العربية والاحتلال الإسرائيلي، ما مكن الاحتلال من الاستفادة من الأسواق العربية في الترويج لمنتوجاته، ومن ضمن القرارات التي خرج بها المجتمعون آنذاك، إقامة سلام شامل، وشراكة اقتصادية جديدة بين رجال الأعمال والحكومات بهدف تعزيز السلام بين العرب والاحتلال الإسرائيلي[46].

أقر الكونغرس الأمريكي عام 1996، مبادرةً للرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون أطلق عليها اسم "الكويز" (QIZ)، والتي هدفت لإقامة مناطق صناعية مؤهلة في الشرق الأوسط وتضم الاحتلال الإسرائيلي ومصر والأردن، وشكلت اختراقاً إسرائيلياً لاقتصاديات الدول العربية، ووقع عليها الاحتلال الإسرائيلي والأردن عام 1998، ثم وقعت عليها مصر عام 2004، ونصت الاتفاقية على إعفاء المنتوجات المصرية والأردنية إلى أمريكا بنسبة 10 بالمائة، شرط أن تشمل صناعاتها مدخولات إسرائيلية بنسبة 10 بالمائة.

وبلغ حجم التبادل التجاري بين الاحتلال الإسرائيلي والدول العربية عام 2004، أكثر من 180 مليون دولار، جاءت غالبيتها كصادرات إسرائيلية لتلك الدول، وفي عام 2008، ارتفعت لتصل إلى 463.5 مليون دولار[47]، فيما بلغ حجم الصادرات الإسرائيلية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عام 2016، قرابة 7 مليار

دولار، مليار منها باتجاه الدول الخليجية[48]، وجاءت الإمارات كأول دولة عربية تستورد بضائع المستوطنات بشكل علني[49] على الرغم من حظر عدد كبير من الدول الغربية والأوروبية استيراد تلك البضائع كون تلك المستوطنات مقامة على أراضي فلسطينية، ما دفع بالسلطة الفلسطينية لشكايتها للأمم المتحدة.

4- التطبيع السياحي

استقبلت الأنظمة العربية المطبعة مع الاحتلال الإسرائيلي السياح الإسرائيليين بصورة رسمية، فيما استقبلت الدول التي لا تقيم علاقات علنية مع الاحتلال أولئك السياح بصورة غير رسمية، تحت غطاء أن الإسرائيليين الذين يدخلون البلدان العربية يحملون جنسيات تلك الدول أو يمتلكون جوازات سفر أجنبية، في المقابل زار كيان الاحتلال الإسرائيلي خلال عام 2018، أكثر من 72 ألف سائح عربي، 55 ألف منهم من الدول التي لا تقيم علاقات علنية معه آنذاك، والتي اقتصرت على مصر والأردن[50].

فتحت اتفاقات التطبيع الأخيرة باب السياحة على مصراعيه للسياح الإسرائيليين الذين زاروا تلك البلدان وفي مقدمتهم الإمارات، التي زارها 50 ألف إسرائيلي خلال أسبوعين فقط من توقيع اتفاق الرحلات المباشرة والإعفاء من التأشيرة في 1 نوفمبر 2020، والتي جاءت كنتاج لاتفاقية التطبيع[51]، فيما يقدر عدد الإسرائيليين الذين يزورون مصر كل عام بمئات الآلاف[52]، وكذلك الأمر مع الأردن التي زارها خلال 9 أشهر من عام 2019، أكثر من 200 ألف سائح إسرائيلي[53]، أما المغرب فقد زارها 80 ألف سائح إسرائيلي خلال عام 2018[54]، وسط توقعات بوصل العدد لـ 200 ألف سائح إسرائيلي بعد توقيع اتفاقية التطبيع، فيما فتحت غالبية الدول العربية أجوائها للطائرات المدنية الإسرائيلية.

5- التطبيع الثقافي والرياضي

التطبيع الثقافي كان من ضمن أخطر مجالات التطبيع بين الأنظمة العربية والاحتلال الإسرائيلي، وذلك بسبب تأثيرات ذلك التطبيع، والذي يهدف للوصول لعقل المواطن العربي وتزييف الحقائق والتاريخ وهو ما برع فيه الاحتلال الإسرائيلي، وسمحت العديد من الأنظمة العربية للجاليات اليهودية بإقامة الكُنس والمزارات الدينية، وكذلك المتاحف التي تتحدث عن تاريخ وثقافة الإسرائيليين.

فالاحتلال الإسرائيلي يرى أنه إذا أراد أن يعيش بأمان، فعليه أن يجد أنظمة وشعوباً تقبل وجوده على أرض فلسطين، وهو ما يحتم عليه العمل بشكل حثيث على وعي الشعوب ومعتقداتهم، وحتى مناهجهم التعليمية، والذي سعى من خلال علاقاته السرية مع بعض الأنظمة العربية لحذف كل ما يظهر الإسرائيليين بأنهم محتلين

وقاتلين للإنسان الفلسطيني والعربي، في المقابل أقام الاحتلال العديد من الاتفاقات والشراكات العلمية والثقافية مع العديد من المؤسسات العلمية والأكاديمية العربية، وتحديداً في الدول التي طبعت معه.

أما على الصعيد الرياضي، فسمحت العديد من الأنظمة العربية وفي مقدمتها الإمارات وقطر والبحرين والسعودية بمشاركة الاحتلال الإسرائيلي في العديد من المسابقات الرياضية الدولية، وسمحت بعض الأنظمة العربية لرياضييها بالمشاركة في مسابقات رياضية أمام رياضيين إسرائيليين، إلا أن العديد من الرياضيين العرب انسحبوا بشكل فردي في الكثير من المسابقات التي يشارك فيها إسرائيليين.

6- التطبيع الرقمي

استغل الاحتلال الإسرائيلي الثورة الرقمية لخدمة أهدافه، وكان في مقدمة ذلك الوصول للشعوب العربية من خلال الاستهداف الرقمي الدقيق، فإلى جانب السفارات الافتراضية، نشطت الدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية في الوصول لفئة الشباب العرب تحديداً، وركزت بشكل أكبر على الصحفيين والنشطاء البارزين على مواقع التواصل الاجتماعي، ونسجت علاقات مع بعضهم.

الناطق باسم خارجية الاحتلال الإسرائيلي باللغة العربية حسن كعبية قال في تحقيق نفذه موقع المصدر الإسرائيلي في ديسمبر 2016: "قبل 10 سنوات عملت في السفارة الإسرائيلية بمصر، وعشت في القاهرة.. كنت أتجول في المقاهي، وأرى كل الشباب يجلسون وبحوزتهم الحواسيب النقالة، ويتصفحون في الإنترنت، فأدركت أن هذه هي الطريقة التي يتواصل عبرها الشباب اليوم مع الإعلام"[55].

جندت وحدة الدبلوماسية الرقمية في وزارة خارجية الاحتلال الإسرائيلي العديد من المختصين للتواصل مع أولئك الصحفيين والنشطاء، ويبدأ ذلك التواصل عبر التعليق على منشوراتهم أو مقالاتهم وموادهم الصحفية أو من خلال التواصل عبر البريد الإلكتروني، وأخيراً التواصل عبر الهاتف، ليتوج الأمر بدعوة وزارة خارجية الاحتلال لمن يتجاوب معهم من الصحفيين والنشطاء لزيارة ممولة بالكامل إلى كيان الاحتلال، يتم خلال توجيههم لزيارة الأماكن الرسمية كمبنى الكنيست أو متحف "الهولوكوست" وغيرها[56].

وبهذه الطريقة ضمن كيان الاحتلال أن يشكل أولئك الصحفيين والنشطاء البذرة الأولى في إقناع جزء من الشعوب العربية بالتطبيع معه، فيما ذكرت وزارة خارجية الاحتلال الإسرائيلي أن الهدف من هذه الزيارات والمبادرات هو الوصول إلى جماهير عربية غير تقليدية[57].

ثانياً: جهود الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية في مواجهة التطبيع

لم يتفاجأ الشعب الفلسطيني ومؤسساته الرسمية وغير الرسمية بالتطبيع العلني لبعض الأنظمة العربية مع الاحتلال الإسرائيلي، وذلك لقناعتهم أن تلك الدول تقيم علاقات سرية مع الاحتلال الإسرائيلي منذ عشرات السنوات، وأعلن الشعب الفلسطيني ومؤسساته عن رفضهم لتطبيع تلك الأنظمة مع الاحتلال، وعبروا عن ذلك بالبيانات الرسمية والفعاليات الشعبية، والتظاهرات الإلكترونية من خلال التغريد على الوسوم الرافضة للتطبيع والتي كان أهمها:

#التطبيع_خيانة	#حظيرة_التطبيع	#اتفاق_العار
#سباق_الخيانة	#فلسطين_قضيتي	#فلسطين_قضية_الشرفاء
#الشعوب_ضد_التطبيع	#دراما_التطبيع	#قاطعوا_mbc
#خليجيون_ضد_التطبيع	#إماراتيون_ضد_التطبيع	#بحرينيون_ضد_التطبيع

ولم تكن الدبلوماسية الرسمية التقليدية والرقمية بعيدة عن ذلك الجهد، وأصدرت بيانات تحمل لهجة حادة ضد بعض الأنظمة العربية التي وقعت اتفاق تطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، إلا أنها جهدها بقي متواضعاً مقارنة بحجم الخطر الذي تشكله اتفاقات التطبيع على المنطقة العربية والقضية الفلسطينية، ويمكن إجمال الجهد الدبلوماسي التقليدي والرقمي الفلسطيني فيما يلي:

1- إصدار البيانات والتصريحات

أصدرت وزارة الخارجية الفلسطينية بيانات متعاقبة أدانت خلالها تطبيع بعض الأنظمة العربية مع الاحتلال الإسرائيلي، وأدرجت الوزارة تلك البيانات عبر موقعها الإلكتروني، ونشرتها عبر حساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي، بصورتها الجامدة، ولم تتبعها بأي جهد على مواقع التواصل الاجتماعي التي تمتلك حسابات عليها.

وبلغ مجموع ما أصدرته الوزارة من بيانات وتصريحات ضد التطبيع العربي خمسة فقط، فيما لم تصدر الوزارة أي تصريح أو بيان يتعلق بتطبيع النظامين السوداني والمغربي، ويعود السبب في ذلك إلى إعادة السلطة الفلسطينية لاتصالاتها مع الاحتلال الإسرائيلي.

واعتبرت وزارة الخارجية الفلسطينية أن الاستيطان ومصادرة الأراضي الفلسطينية توسَّع في الفترة التي أعلنت فيها بعض الأنظمة العربية تطبيعها مع الاحتلال الإسرائيلي، ورأت أن التطبيع شكل غطاء لعلميات الاستيطان، وهو ما يخالف التصريحات الإماراتية التي بررت تطبيعها بأنه جاء مقابل وقف كيان الاحتلال الإسرائيلي ضم أجزاء من الضفة الغربية وغور الأردن إليه كتطبيق لصفقة القرن الأمريكية.

وشن السفير الفلسطيني في باريس سلمان الهرفي هجوماً لاذعاً في أكتوبر 2020، على الإمارات والبحرين بسبب اتفاقيات التطبيع، وقال الهرفي في مقابلة مع صحيفة لوبوان الفرنسية: "ما حدث لم يكن بالأمر المفاجئ، وإن لدى الفلسطينيين معلومات محددة للغاية عن الاتصالات، التي كانت قائمة بين الإمارات من جهة والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى"[58].

2- استدعاء السفراء

استدعت وزارة الخارجية الفلسطينية سفيرها بالإمارات عصام مصالحة في 13 أغسطس 2020، احتجاجاً على توقيع أبو ظبي لاتفاق تطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، كما واستدعت في 11 سبتمبر 2020، السفير الفلسطيني في البحرين خالد عارف، لتعيدهما إلى أماكنهما في 18 نوفمبر 2020، وذلك في اليوم ذاته الذي أعلنت فيه السلطة الفلسطينية إعادة علاقاتها مع الاحتلال الإسرائيلي.

وتظهر مواقف وزارة الخارجية الفلسطينية حالة تبعية كاملة لمؤسسة الرئاسة الفلسطينية، إذ أن كل خطوة تقوم بها ترجع فيها إلى تلك المؤسسة، وهو ما ظهر في نصوص التصريحات الخاصة باستدعاء السفراء والتي جاء في نصها: "بناءً على تعليمات الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين"، وهو ما يظهر في الشكل التالي:

شكل رقم (6) يتضمن خبراً لاستدعاء السفير الفلسطيني في الإمارات

3- تحركات دبلوماسية فلسطينية لجلب تنديد عربي ودولي باتفاقيات التطبيع

مثل خطاب وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي أمام الاجتماع الوزاري العربي في دورته رقم (154) بجامعة الدول العربية في 9 سبتمبر 2020، أقوى المواقف الفلسطينية تجاه اتفاقات تطبيع بعض الأنظمة

العربية، وأكد الوزير في كلمته على أن تلك الاتفاقيات تتناقض مع مبادرة السلام العربية، ودعا الدول العربية في ذلك الاجتماع إعلان رفضها لذلك التطبيع.

أعلنت دولة فلسطين تخليها عن رئاسة الجامعة العربية في 22 سبتمبر 2020، احتجاجاً على رفض الأمانة العامة للجامعة إدانة قرار التطبيع الإماراتي – البحريني مع الاحتلال الإسرائيلي، ورفضت العديد من الدول العربية تولي رئاسة الجامعة بعد رفض فلسطين لها.

فيما تلقى وزير الخارجية الفلسطيني برقيات دبلوماسية، واتصالات من بعض الدول حول العالم تدعم الموقف الفلسطيني الرافض لاتفاقات التطبيع العربية مع الاحتلال الإسرائيلي، وفي مقدمتها إيران وماليزيا وأندونيسيا.

وهدفت المواقف الفلسطينية التي حملت لهجةً متصاعدة وغير معهودة من قبلها تجاه الأنظمة العربية إلى عدم إعطاء الضوء الأخضر للأنظمة العربية الأخرى التي تنوي التطبيع، إلا أن ذلك لم ينجح في عدم ذهاب أنظمة عربية أخرى، ووقع كلاً من النظامين السوداني والمغربي اتفاقات مع الاحتلال الإسرائيلي برعاية أمريكية، وسط توقعات بتطبيع المزيد من الأنظمة العربية بعد وصول الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن إلى البيت الأبيض.

وشارك المجلس التشريعي الفلسطيني في قطاع غزة بمؤتمر افتراضي دولي تحت عنوان "برلمانيون ضد التطبيع" في 4 نوفمبر 2020، حضره برلمانيون من أكثر من 30 دولة حول العالم للتنديد بالتطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، وأطلقت مؤسسات فلسطينية ودولية مجموعة من الفعاليات المناهضة للتطبيع، واعتبرت عام 2021، عاماً لمقاومة التطبيع.

4- فعاليات احتجاجية للجاليات الفلسطينية حول العالم

نظمت الجاليات الفلسطينية في العديد من البلدان الغربية والأوروبية والعربية سلسلةً من الفعاليات المناهضة للتطبيع، والتي جاء بعضها بتنظيم مباشرة من قبل السفارات الفلسطينية، وألقى بعض السفراء الفلسطينيين في بعض تلك البلدان كلمات رافضة ومنددة بالتطبيع العربي مع الاحتلال الإسرائيلي خلال تلك الفعاليات.

ورغم تلك الخطوات، فإن جهود ومواقف الدبلوماسية التقليدية والرقمية الفلسطينية تجاه التطبيع لم تكن بالمستوى المتوقع، ويبدو أن الضعف في المواقف الفلسطينية يعود إلى أسباب عدة نذكر منها:

1- الضعف في ممارسة الدبلوماسية الرقمية، وهو ما ظهر في عدد المنشورات والتغريدات المناهضة للتطبيع، والتي بلغت على صفحة الفيسبوك خمسة منشورات فقط؛ وهي عبارة عن بيانات ومواقف رسمية، وذاتها نشرت على حساب وزارة الخارجية على موقع تويتر.

2- توجس السلطة الفلسطينية من قطع الأنظمة العربية المطبعة مع الاحتلال الإسرائيلي لمساعداتها المالية التي تقدمها لها بشكل مباشر أو للشعب الفلسطيني عبر "الأونروا" تحديداً، خاصةً في ظل الأزمات المالية التي تعصف بها.

3- حرج السلطة الفلسطينية، ووقف نقدها لتطبيع بعض الأنظمة العربية بعد إعادة اتصالاتها مع الاحتلال الإسرائيلي، والتي جاءت تحت ضغط الأزمة المالية التي تعاني منها جراء تراجع الدعم العربي والأمريكي لها، ورفضها استسلام أموال المقاصة من الاحتلال جراء اقتطاع الأخير لجزء من تلك الأموال لصالح تعويض أهالي الإسرائيليين الذين قتل أبنائهم في عمليات فدائية فلسطينية.

4- الخوف من تضييق الأنظمة العربية التي تنتقدها السلطة الفلسطينية بسبب التطبيع على اللاجئين والمواطنين الفلسطينيين الذين يتواجدون على أراضيها، وتحديداً الإمارات التي يتواجد على أراضيها 120-150 ألف فلسطيني، إذ سبق لدولة الإمارات أن رحلت المئات من الفلسطينيين عام 2009، وبررت ترحيلهم آنذاك بأنه لدواعٍ أمنية.

5- الخوف من تشكل تحالف عربي من الدول المطبعة مع الاحتلال الإسرائيلي لمقاطعة السلطة الفلسطينية سياسياً، وهو ما سيجعلها تخسر مواقف تلك الدول ومساندتها لبعض القضايا الفلسطينية في المحافل الدولية.

6- ضعف الخيارات أمام السلطة الفلسطينية في الوقوف بوجه الأنظمة العربية المطبعة مع الاحتلال الإسرائيلي.

7- الانقسام الفلسطيني الداخلي وأثره السلبي على قوة التحركات السياسية والدبلوماسية الفلسطينية، واستغلاله من قبل الاحتلال الإسرائيلي لتمرير مخططاته في سرقة الحقوق الفلسطينية، والتنصل من واجبها كقوة احتلال تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ناهيك عن توظيفه من قبل بعض الدول الإقليمية لصالحها في الساحة الفلسطينية.

8- عدم وجود خطة استراتيجية للتعامل مع جهود تطبيع الأنظمة العربية، على الرغم من معرفة السلطة الفلسطينية بالاتصالات السرية والعلنية بين بعض الأنظمة العربية والاحتلال الإسرائيلي منذ سنوات، وأن تلك الاتصالات بالتأكيد ستصل إلى نقطة التطبيع العلني.

9- عدم احتضان المؤسسات الرسمية الفلسطينية للطاقات والكفاءات الفلسطينية في العديد من قارات ودول العالم، وتحديداً أمريكا الجنوبية التي يتواجد في بلدانها أكثر من 600 ألف فلسطيني، والذين يمكن الاستفادة منهم والجاليات الفلسطينية في الدول الغربية والأوروبية في إقامة جهد منظم لدعم القضية الفلسطينية، وتشكيل لوبي ضاغط على أنظمة التطبيع.

10- الضغوط الأمريكية الكبيرة على الأنظمة العربية للتقدم في مسار التطبيع وتجاهل المبادرة العربية للسلام، واستجابة بعض الأنظمة لتلك الضغوط، بل وصل الأمر لدى بعضها لانتهاك القانون الدولي باستيراد بضائع المستوطنات.

11- عدم استفادة الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية من الحملات الإلكترونية التي أطلقتها الشعوب والمؤسسات العربية والدولية لمعارضة ومهاجمة اتفاقات التطبيع، إذ لم تشارك الحسابات الرسمية لوزارة الخارجية الفلسطينية على مواقع التواصل الاجتماعي في التغريد على أي من الهاشتاجات المناهضة للتطبيع.

12- استغلال الاحتلال الإسرائيلي والإدارة الأمريكية للخواصر الرخوة لبعض الأنظمة العربية من أجل تمرير التطبيع معها، فالنظام المغربي استُخدم معه قضية الصحراء المغربية، واشترطت الإدارة الأمريكية السابقة برئاسة ترامب اعترافها بسيادة المغرب عليها مقابل تطبيع النظام المغربي لعلاقاته مع الاحتلال الإسرائيلي، فيما استخدمت الإدارة الأمريكية قضية رفع السودان من قائمة الإرهاب، وتقديم بعض المليارات من الدولارات لدعم الاقتصاد السوداني، ومساعدته في الخروج من الأزمات التي تعصف به، مقابل تطبيع الخرطوم -عاصمة اللاءات الثلاث الشهيرة- مع الاحتلال الإسرائيلي، واستخدمت جانب تضخيم المخاطر والسماح بالتسليح المتطور مع الإمارات والبحرين لمواجهة إيران.

13- قوة الدبلوماسية الرقمية لبعض الأنظمة العربية المطبعة مع الاحتلال الإسرائيلي، وتحديداً الإمارات التي شنت شخصيات مقربة من الأسرة الحاكمة ومسؤولين سابقين وأكاديميين، وكذلك بعض وسائل الإعلام التابعة لها هجوماً حاداً على السلطة الفلسطينية ورموزها، وهو ما يظهر في الشكل التالي:

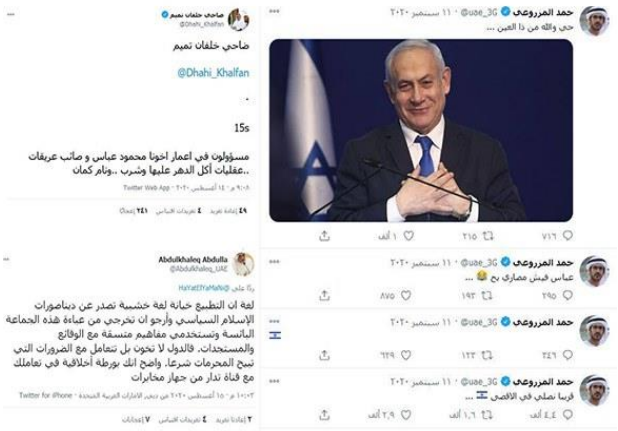

شكل رقم (7) تغريدات لشخصيات إماراتية مؤيدة لتطبيع بلادهم مع الاحتلال الإسرائيلي ومهاجمة لمسؤولين فلسطينيين

والتزمت وزارة الخارجية الفلسطينية ودبلوماسيتها الرقمية الصمت منذ إعادة السلطة الفلسطينية لعلاقاتها مع الاحتلال الإسرائيلي إزاء الخطوات اللاحقة التي قامت بها أنظمة التطبيع من اتفاقيات ثنائية اقتصادية وسياحية ورياضية وغيرها.

وشارك وزيرا خارجية الإمارات أنور قرقاش والبحرين عبد اللطيف الزياني لأول مرة في المؤتمر السنوي الذي نظمه معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي في يناير 2021، والذي حضره وزير خارجية الاحتلال الإسرائيلي غابي أشكنازي، وألقيا كلمات في المؤتمر عبر تطبيق زووم.

شكل رقم (8) الإعلان عن مشاركة وزيري خارجية الإمارات والبحرين في المؤتمر السنوي الذي ينظمه معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي

ثالثاً: نحو تطوير آليات الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية في مواجهة التطبيع

حالة الضعف الذي أظهرتها الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية في مواجهة تطبيع بعض الأنظمة العربية مع الاحتلال الإسرائيلي، يحتم عليها تطوير آليات عملها لمواجهة ذلك التطبيع الذي يبدو أن فصولاً جديدة ستفتح فيه عبر انضمام أنظمة عربية أخرى لقائمة المطبعين.

ذلك التطوير لا بد وأن يأتي بالتعاون مع الجهود والكفاءات الفلسطينية والمناصرين للقضية الفلسطينية حول العالم والمختصين في مجال الإعلام الرقمي ومناهضة الاحتلال الإسرائيلي والأنظمة المطبعة معه، ويمكن هنا اقتراح بعض الخطوات لتطوير آليات الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية:

1- إعادة تأهيل وتطوير وحدة الدبلوماسية الرقمية في وزارة الخارجية الفلسطينية، وإكساب كوادرها المهارات اللازمة لتنفيذ آليات عمل تلك الدبلوماسية بما يحقق الأهداف المنشودة للقضية الفلسطينية وفي مقدمتها مناهضة تطبيع الأنظمة العربية مع الاحتلال الإسرائيلي.
2- إنشاء وحدات متخصصة في الدبلوماسية الرقمية في السفارات والقنصليات الفلسطينية حول العالم، وإشراكها في الجهد الفلسطيني لمواجهة تطبيع الأنظمة العربية مع الاحتلال الإسرائيلي.
3- وضع خطة استراتيجية فلسطينية تختص بالدبلوماسية الرقمية لمواجهة تطبيع الأنظمة العربية، وجمع الجهود الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية والجهود العالمية المناصرة للقضية الفلسطينية لمواجهة التطبيع بإطار موحد.
4- تشكيل جسم منظم من الجاليات الفلسطينية حول العالم، تكون مهمته المساهمة في إنجاح عمل الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية؛ لمواجهة تطبيع الأنظمة العربية أو أي أمر يهدف للدفاع عن القضية الفلسطينية.
5- نشر الخطة الاستراتيجية لمواجهة التطبيع خلال عام 2021، عبر الموقع الإلكتروني للوزارة، وإرسال نسخ منها للجهات والأطراف المتفاعلة، وتحديداً السفارات والقنصليات والجهات المناصرة للقضية الفلسطينية.
6- إقرار ميزانية خاصة من قبل وزارة الخارجية ومجلس الوزراء الفلسطيني لتنفيذ تلك الخطة بشكل سنوي أو نصف سنوي.
7- عقد اتفاقات ثنائية مع شركات التواصل الاجتماعي، بهدف الحفاظ على المحتوى الفلسطيني من الحذف أو الحظر، والحد من ملاحقته بسبب الخوارزميات التي تستحدثها تلك الشركات، والشكاوى الإسرائيلية ضد المحتوى الفلسطيني.

8- إعادة تصميم وبرمجة موقع وزارة الخارجية الفلسطينية بأحدث تقنيات ولغات البرمجة، ومراعاة توافقها مع محركات البحث العالمية، بحيث يظهر الموقع في النتائج الأولى للبحث، وذلك من خلال وضع خطة (SEO) وتحديثها بشكل مستمر.

9- توسيع نطاق اللغات المستخدمة في الموقع بحيث يشمل أهم اللغات العالمية لإيصال الرواية الفلسطينية لجميع أنحاء العالم، وتوظيف كفاءات متخصصة لتغذيتها بشكل مستمر.

10- إنشاء حسابات لوزارة الخارجية الفلسطينية والسفارات والقنصليات التابعة لها على جميع المنصات الرقمية الأكثر تفاعلاً حول العالم، والاستمرار في مواكبة المنصات الرقمية الجديدة، وإنشاء حسابات عليها.

11- تطوير المنشورات الرقمية، لتراعي آليات النشر الحديثة، والتي يأتي في مقدمتها الصياغة المناسبة، والاختصار، واستخدام الهاشتاجات؛ لضمان وصول تلك المنشورات لأكبر عدد من الجمهور.

12- الاهتمام بشكل أكبر في تنفيذ الرسوم الحاسوبية التفاعلية (Computer graphics) على المنصات الرقمية، لكسر الروتين التقليدي في نشر المحتوى، وكذلك لضمان جذب أكبر عدد من المتفاعلين.

13- وضع خطة تدريبية لتأهيل الكادر الموجود في وحدة الدبلوماسية الرقمية بوزارة الخارجية الفلسطينية، ليستطيع مع باقي الجهات الفاعلة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

خاتمة

لا يمكن تبرير حالة الضعف الذي تمر بها الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية بمعزل عن السياسة الخارجية الفلسطينية والخطاب الرسمي الموجه للدول العربية والعالم، حول القضايا الفلسطينية، إذ أن تطوير الخطاب والسياسة الخارجية الفلسطينية لا بد أن يسبق تطوير عمل الدبلوماسية الرقمية، التي ما تزال تعمل بآليات عمل بسيطة، ولا تعدو كونها نشر أخبار وفعاليات على حسابات التواصل الاجتماعي الخاصة بوزارة الخارجية الفلسطينية.

وفيما يلي أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة:

1- العمل على تطوير الخطاب الرسمي الفلسطيني والسياسة الخارجية لتواجه التحديات التي تمر بها القضية الفلسطينية.

2- مواكبة المؤسسات الرسمية الفلسطينية للتطورات التي أحدثتها التقنيات الحديثة للاستفادة منها في الدفاع عن الحقوق الفلسطينية، والترويج للسياسة الخارجية الفلسطينية.

3- إعداد دليل بحسابات وزارة الخارجية والسفراء والقناصل الفلسطينيين على المنصات الرقمية، ونشر ذلك الدليل على الموقع الالكتروني ليسهل على المواطنين والمغتربين والمناصرين التواصل معهم.

4- توفير ميزانية خاصة بالدبلوماسية الرقمية الفلسطينية، تلبي احتياجات العمل لضمان رقي تلك الدبلوماسية لتنافس الدبلوماسيات الرقمية في الوطن العربي على الأقل.

5- إشراك المؤسسات الرسمية الفلسطينية والمؤسسات المناصرة للفلسطينيين حول العالم، وكذلك الجاليات الفلسطينية، في دعم وإسناد الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية.

6- إنشاء اتفاق تعاون بين وزارة الداخلية الفلسطينية والجهات التابعة لها، وبين وزارة الخارجية الفلسطينية لصد أي هجمات سيبرانية ضد المواقع الإلكترونية الرسمية للمؤسسات الفلسطينية.

المصادر والمراجع

1- Nick Bryant, E-diplomacy: Foreign policy in 140 characters, 17.7.2012, https://bbc.in/2KoQAPS

2- Arooj Prem, Digital Diplomacy – the British way, https://bit.ly/3gZNFsV

3- Ilan Manor, and Elad Segev, America's selfie: How the US portrays itselfon its social media accounts. In C. Bjola & M. Holmes (Eds), Digital diplomacy: Theory and practice, New York, NY: Routledge 2015, P120-121, https://bit.ly/3myywQu

4- Dev Lewis, Digital diplomacy, 2014, https://bit.ly/2Wx8NgK

5- Fergus Hanson, Baked in and wired: eDiplomacy@State. Washington: Foreign Policy Paper Series Washington, DC: Brookings Institution 2012, P2

6- فتحية ليتيم، الدبلوماسية الإلكترونية بين الفاعلية ومحدودية التأثير، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، لبنان، 2018، ص119

7- Olubukola Adesina, Foreign policy in an era of digital diplomacy, Cogent Social Sciences Volume 3, 2017, P2

8- موقع وزارة الخارجية الفرنسية، https://bit.ly/2KGw3pA

9- تقرير بياني صادر عن موقع SlideShare، 2020، https://bit.ly/3nAyUPJ

10- Digital Microtargeting, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Stockholm, 2018, https://bit.ly/2J45Vop

11- Thomas Urbain, Facebook as an election weapon, from Obama to Trump, 2018, https://bit.ly/2KFWls4

12- تقرير الدبلوماسية الرقمية الصادر عن شركة العلاقات العامة والاتصالات Burson Cohn & Wolfe، يوليو 2020، نيويورك، ص2، https://bit.ly/2LSiC6O

13- المرجع السابق، ص2

14- حساب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على موقع تويتر، https://bit.ly/2WvVkph

15- تقرير الدبلوماسية الرقمية الصادر عن مركز إسطنبول للشؤون الرقمية (أكا)، 2017، https://bit.ly/3pcX96G

16- موقع المكتبة الدبلوماسية الرقمية الفرنسية، https://bit.ly/2J3BPBg

17- أول سفارة افتراضية في العالم، وثيقة صادرة عن مؤسسة DiploFoundation، مالطا، https://bit.ly/3r9Ftea

18- موقع وزارة الخارجية الدنماركية، https://bit.ly/3gZuIqc

19- تقرير الدبلوماسية الرقمية الصادر عن مركز إسطنبول للشؤون الرقمية (أكا)، مرجع سابق

20- المرجع السابق

21- رابط الإحصائية من موقع أوبيرلو، تاريخ الزيارة 20 ديسمبر 2020، https://bit.ly/3nHQPUE

22- وائل عبد العال، الدبلوماسية الرقمية ومكانتها في السياسة الخارجية الفلسطينية، مركز تطوير الإعلام، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2018، ص25

23- معاذ العامودي، الدبلوماسية الرقمية الرسمية وتأثيرها في السياسة الخارجية، دارسة محكمة منشورة في مجلة رؤية تركية، العدد الرابع، شتاء 2018، تركيا، ص146

24- الاتفاق الإسرائيلي – الفلسطيني المؤقت (الملحق الثالث) 28 سبتمبر 1995، المادة 36 https://bit.ly/3o8Mlqn

25- مقابلة خاصة مع مدير عام إدارة الاتصالات في وزارة الاتصالات برام الله سامر علي، أجريت المقابلة بتاريخ 29 ديسمبر 2020

26- المصدر السابق

27- موقع صدى سوشال، التقرير السنوي لعام 2020، https://bit.ly/3iY09C6

28- المرجع السابق، تقرير انتهاكات المحتوى الفلسطيني خلال 2019، https://bit.ly/34Kd0SI

29- المرجع السابق، تقرير انتهاكات المحتوى الفلسطيني خلال 2018، https://bit.ly/3aHIMmW

30- فيسبوك متهمة بمحاربة المحتوى الفلسطيني، الجزيرة، 13 سبتمبر 2019، https://bit.ly/34KXrdv
31- الاحتلال يخترق هواتف الفلسطينيين بدعوى كورونا، صدى سوشال، 9 أبريل 2020، https://bit.ly/34N3TR5
32- تقرير الدبلوماسية الرقمية لعام 2017، مرجع سابق
33- زيارة القدس تحت الاحتلال: دعم للصمود أم تطبيع؟، ورقة تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، https://bit.ly/3dsCVDn
34- لقاء مع السفير الإسرائيلي جيرمي إيسخاروف، صحيفة إسرائيل أوف تايمز، 17 سبتمبر 2020، https://bit.ly/2JTix1U
35- Adam Entous, Donald Trump's New World Order, The New yorker, 11 June 2018, https://bit.ly/38n0Otk
36- Nimrod Goren, When Bahrain Once Welcomed Israelis, mitvim, December 2015, https://bit.ly/3sZYFvW
37- وزير خارجية البحرين يدعو لتجمع يضم (إسرائيل)، موقع bbc، 13.10.2008، https://bbc.in/39hhrHh
38- Shaikh Salman bin Hamad al-Khalifa, The Arab Peace Initiative for Israel and the Palestinians, washingtonpost, 16 July 2009, https://wapo.st/3hVvncH
39- أحمد أبو عامر، هل يؤثر تغيير نظام الحكم في السودان على طرق تهريب السلاح إلى حماس، المونيتور، 18.04.2019، https://bit.ly/2XspOsJ
40- By XAVIER CORNUT, The Moroccan connection, The Jerusalem Post, 22 JUNE 2009, https://bit.ly/3otdTXH
41- (إسرائيل) تجسست على قمة عربية بمساعدة من المغرب، CNN عربي، 17 أكتوبر 2016، https://cnn.it/3i3Mmtl
42- موقع ويليكس، البحرين/ (إسرائيل) /الولايات المتحدة – كشف العلاقات السرية مع الموساد البحريني؟، 29 ديسمبر 2012، https://bit.ly/2Lev2G3
43- عقب التطبيع.. البحرين و(إسرائيل) يبحثان "شراكة دفاعية"، وكالة الأناضول التركية، 14 سبتمبر 2020، https://bit.ly/3bnQdAb
44- Hanan Greenwood, Israel, UAE setting up spy bases in Yemen, Israel hayom, 31.8.2020, https://bit.ly/38t1AFd
45- الإمارات تقر بالتعاون مع شركات "سايبر" إسرائيلية قبل التطبيع، وكالة الأناضول، 21.11.2020، https://bit.ly/3pSLSso
46- مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد الخامس، العدد 20 (خريف 1994)، ص 255، https://bit.ly/35GdqKr
47- عزيز حيدر، الثورات العربية والعلاقات الاقتصادية بين الدول العربية و(إسرائيل)، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 249-250، (صيف – خريف 2012)، ص 109
48- Tony Blair, Assessing Israel's Trade With Its Arab Neighbours, Tony Blair Institute for Global Change, 2018, P8-10
49- الإمارات توقع اتفاقا مع (إسرائيل) لاستيراد نبيذ الجولان المحتل، روسيا اليوم، 28.10.2020، https://bit.ly/2ZXvaNP

50- آلاف السياح من دول "المقاطعة العربية" يصلون سنويا إلى (إسرائيل)، تلفزيون I24 News الإسرائيلي، 13.5.2019، https://bit.ly/39efPN7

51- Steve Hendrix, Package-tour diplomacy: Thousands of Israeli tourists flock to Dubai after peace deal, The Washington post, 14.12.2020, https://wapo.st/2MPWt9F

52- صفحة (إسرائيل) بالعربية، 30 ديسمبر 2019، https://bit.ly/2XwjW1v

53- 613 ألف سائح إسرائيلي زاروا سيناء والأردن خلال 9 أشهر، الخليج الجديد، 5.10.2019، Ahttps://bit.ly/2Ms039

54- حوالي 80 ألف إسرائيلي زاروا المغرب عام 2018، القدس العربي، 22.9.2019، https://bit.ly/3sY2aTx

55- مقابلة للناطق باسم خارجية الاحتلال الإسرائيلي حسن كعبية مع موقع المصدر الإسرائيلي، ديسمبر 2016، https://bit.ly/3ags0cL

56- المرجع السابق

57- لأول مرة وفد صحفي عربي من أوروبا تستضيفه (إسرائيل)، موقع وزارة خارجية الاحتلال الإسرائيلي، 24.2.2016، https://bit.ly/2MI7Lgg

58- Propos recueillis, L'ambassadeur de Palestine tire aboulets rouges sur les Emirats, lepoint, 13.10.2020, https://bit.ly/3olBFE7

الفهرس

الموضوع	الرقم
الإطار النظري للدراسة	5-2
المبحث الأول: الدبلوماسية الرقمية ومكانتها فلسطينياً والتحديات التي تواجهها	22-6
أولاً: الدبلوماسية الرقمية مفهومها وأدواتها	11-7
ثانياً: مكانة الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية	19-11

ثالثاً: التحديات التي تواجهها الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية	22-19
المبحث الثاني: تطبيع الأنظمة العربية وجهود الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية في مواجهته وآليات تطويرها	38-23
أولاً: تطبيع الأنظمة العربية مع الاحتلال الإسرائيلي	29-23
ثانياً: جهود الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية في مواجهة التطبيع	36-30
ثالثاً: نحو تطوير آليات الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية في مواجهة التطبيع	38-36
الخاتمة	39
قائمة المصادر والمراجع	42-40
الفهرس	43